



المملكة المغربية

المجلس الجماعي للقصر الكبير

محضر الدورة الاستثنائية 2019

بتاريخ 07 و 08 / 11 / 2019

عدد 207/24

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

ولاية جهة - تطوان الحسيمة

إقليم العرائش

جماعة القصر الكبير

دورة : استثنائية

جلسة : علنية

الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الخميس 2019/11/07 انطلقت بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة بعقد الدورة الاستثنائية لشهر نونبر 2019 بفتح سجل الحضور، بعد ذلك افتتحت الجلسة الأولى من الدورة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد كريم أنزلي باشا مدينة القصر الكبير ممثلا للسيد عامل الإقليم.

39

العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس

39

عدد الأعضاء المزاولين مهامهم

33

عدد الأعضاء الحاضرين

لا أحد

عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم

33

الأعضاء الحاضرون:

السيدات والسادة:

محمد السيمو

حسن الحسناوي

مصطفى الزباخ

عبد السلام البياتي

حسن صيكوك

عبد الله اماركي

سعيدة بوعشة

إلهام ركع

رشيد صبار

فاطمة شعوان

سعيد القزدار

منير اغلوطن

محمد الدامون

محمد المجدوب

عبد الله بوزيد

محمد الطيب الشاوي

محمد الزهري

الصفة داخل المجلس

رئيس المجلس الجماعي

النائب الأول للرئيس

النائب الثاني للرئيس

النائب الثالث للرئيس

النائب الرابع للرئيس

النائب الخامس للرئيس

النائبة السادسة للرئيس

النائبة السابعة للرئيس

كاتب المجلس

نائبة كاتب المجلس

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار

محمد توفيق الشاوش
زينب السيمو
أحمد بكور
عبد السلام بنحدو
السعيد بوفنار
العزیز الغرباوي
سعيد خيرون
خالد المودن
يونس شقور
أحمد اعوايج
عبد المجيد أمين
محمد سعيد شليحة
محمد التيجاني
محمد اشخيشخ
سعاد برحمة
مصطفى الحاجي

06

الصفة داخل المجلس

عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشار
عضو مستشارة

لا أحد

مدير مصالح الجماعة
رئيس قسم الشؤون الإدارية
رئيس مصلحة شؤون المجلس، المعلومات و
العلاقات العامة

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية
عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية

عدد الأعضاء المتغيين بعدر:

السادة:

رشيد الحميدي
عبد الرشيد البوحسيني
مصطفى التسماني
محمد الحجيري
أحمد الخاطب
مريم التيجاني

عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر:

وحضر الجلسة باستدعاء من السيد الرئيس السادة:

عبد السلام الأشقم
أحمد العثماني
يوسف التطواني

كما حضرها من موظفي السلطة المحلية:

مصطفى الشوية
عبد اللطيف الخديري

وبعد اكتمال النصاب القانوني شرع المجلس في دراسة جدول أعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية:

1. تعيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير وجماعة السواكن.
2. الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.
3. المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد.
4. الدراسة والمصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مجموعة الجماعات الترابية (الخير).
5. ملتزم لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية.
6. تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز.
7. المصادقة على تعيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.
8. المصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.
9. المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

افتتح السيد الرئيس الدورة الاستثنائية 07 نونبر 2019 بالترحيب بالسيد ممثل العامل وبالسادة الأعضاء أطرو وموظفي الجماعة والحضور.

بعد ذلك أعطى الكلمة لكاتب المجلس لتلاوة ملخص الدورة السابقة وجدول أعمال الدورة الحالية.

رشيد صبار كاتب المجلس تلا ملخص محضر الدورة السابقة وجدول أعمال الدورة الحالية.

ملخص محضر الدورة العادية لشهر أكتوبر 2019 طبقا لمقتضيات المادة 90 من النظام الداخلي للمجلس الجماعي

عقد المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير الدورة العادية لشهر أكتوبر 2019 بتاريخ 07 و08 أكتوبر 2019 بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة تحت رئاسة السيد محمد السيمور رئيس المجلس الجماعي وبحضور السيد كريم أنزلي باشا المدينة ممثلا للسيد عامل الإقليم. وقد شهدت الدورة حضور 35 عضوا من أصل 39 الذين يشكلون العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس، وغياب أربعة أعضاء بعذر وهم السادة محمد توفيق الشاوش - سعيد خيرون - عبد الرشيد البوحسيني محمد شخيشخ كما حضر الدورة باستدعاء من السيد الرئيس مدير المصالح وبعض رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية إلى جانب بعض موظفي السلطة المحلية عن قسم الجماعات المحلية بالباشوية.

وذلك من أجل دراسة جدول أعمال الدورة المحتوي على النقاط التالية:

الجلسة الأولى : بتاريخ 2019/10/07

- 1- المصادقة على التقرير السنوي لتقييم برنامج عمل الجماعة 2017-2022
- 02- المصادقة على ميزانية الجماعة 2020
- 03- تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز
- 04- المصادقة على كناش التحملات المتعلقة بتحديد شروط دعم برامج وأنشطة الجمعيات من طرف جماعة القصر الكبير
- 05- مراجعة بعض فصول القرار الجبائي
- 06- المصادقة على قبول هبة تتعلق بسيارة نقل الأموات
- 07- المصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة القصر الكبير ومؤسسة الذاكرة للدراسات والأبحاث بخصوص مشروع المكتبة المتخصصة للقصر الكبير المتواجدة بجانب محطة القطار الجديدة
- 08- المصادقة على اتفاقية شراكة بين جماعة القصر الكبير والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب المتعلقة بأشغال انحراف مقطع خط kv22 انطلاقاً من لوكوس الى وادي المخازن
- 09- دراسة امكانية تعويض قاطني البناية المملوكة للدولة والمخصصة للمركز الجهوي لاستثمار الفلاحي بالقصر الكبير
- 10- تعيين المقرر رقم 1345/97 المتعلق بالمصادقة على مشروع اتفاقية شراكة بين جماعة القصر الكبير ووزارة الثقافة والاتصال لإحداث مركب ثقافي ومكتبة بمدينة القصر الكبير

الجلسة الثانية : بتاريخ 2019/10/08

- 11- الإجابة على الأسئلة الكتابية الموجهة من قبل السادة أعضاء المجلس الجماعي.
- وبعد عرض النقط ومناقشتها خلال الجلسة صادق على النقط الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة. بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين.
- بينما صادق بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين على النقطة الأولى والثانية والتاسعة
- وبعد استنفاد دراسة نقط جدول أعمال الدورة تقدم رئيس المجلس بالشكر للسيد ممثل عامل الإقليم والسادة الأعضاء وأطر الجماعة وعموم المواطنين على الإسهام في إنجاح هذه الدورة ،وقبل رفع الدورة نهائيا رفع المجلس الجماعي برفق ولاء وإخلاص إلى السدة العالية بالله صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

بعد ذلك انتقل المجلس للتداول في النقط المدرجة في جدول الأعمال الدورة.

النقطة الرابعة

- الدراسة والمصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مجموعة الجماعات الترابية (الخير).

في مستهل الجلسة اقترح السيد الرئيس تغيير ترتيب نقط جدول الأعمال وذلك بتقديم النقط الرابعة ثم الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة ثم بعد ذلك الاولى والثانية والثالثة. اعمالا للمادة 26 من النظام الداخلي فوافق المجلس بالإجماع. بعد ذلك اعطى السيد رئيس المجلس الكلمة لرئيس لجنة المرافق والخدمات من اجل تلاوة محضر اللجنة

السعيد بوفنار

بدعوة من رئيس لجنة المرافق والخدمات ، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة والرياضية وفي إطار الإعداد لأشغال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم الخميس 07 نونبر 2019 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 23 اكتوبر 2019 على الساعة 12 صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

4. الدراسة والمصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مؤسسة التعاون بين الجماعات (الخير).

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة :

- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
 - عزيز الغرباوي : عضو اللجنة
- ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 24 اكتوبر 2019 على الساعة 12 صباحا بمقر الجماعة حضره كل من :

- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
- عزيز الغرباوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة
- مصطفى الحاجي : عضو اللجنة
- كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس كل من :
- رشيد صبار : كاتب المجلس

- ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح الجماعية
- يوسف التطواني رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- محمد السعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- يوسف الغرافي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة مذكرا بالإطار العام للنقطة المدرجة وأهميتها مشيرا الى ضرورة تغيير اسم المؤسسة بنقطة جدول الاعمال على اعتبار انها كانت تحمل اسم مجموعة الجماعات المحلية بمقتضى الميثاق الجماعي 87.00 وان الفقرة الثانية من المادة 283 من القانون التنظيمي 113/14 جعلت هذه المؤسسات تحمل اسم مجموعة الجماعات الترابية بعد ذلك فتح النقاش حول النقطة وفي هذا الاطار ثمن السيد المستشار مصطفى الحاجي قرار الانسحاب موضحا ان الجماعة لا تستفيد من هذه المؤسسة وبالتالي لا داعي من التواجد فيها. وفي نفس السياق ثمن السيد رشيد صبار قرار الانسحاب مشيرا بدوره انه لا فائدة من التواجد في المؤسسة موضوع النقطة المدرجة علما ان الجماعة تحرص على عقد اتفاقيات التعاون مع الجماعات المجاورة لبلورة مشاريع ذات المنفعة المشتركة كما هو الحال مع الاتفاقية المبرمة مع كل من جماعة تظفت وزاودة واقصر ابجير. كما اكد ان الهدف الذي كان محددًا لمؤسسة التعاون بين الجماعات (الخير). اصبح حاليا من اختصاصا الجهة والمجلس الإقليمي اي فتح المسالك في العالم القروي وبالتالي ينبغي ممارسة هذه المهمة من الجهة المختصة بحكم القانون. السيد عزيز الغرباوي أكد بدوره انه ليس هناك استفادة للجماعة من التواجد في هذه المؤسسة كما ان اختصاصها المتعلق بتهيئة المسالك القروية أصبح يخضع للجهة والمجلس الإقليمي وبالتالي لم يعد لها مبرر للوجود بحكم القانون ثمنا قارا الانسحاب.

وفي الأخير ثمن السيد عبد الله بوزيد نائب رئيس اللجنة قرار الانسحاب مع الإشارة الى مصادقة اللجنة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مؤسسة التعاون بين الجماعات (الخير).

بعد ذلك افتتح السيد رئيس المجلس باب المداخلات

سعيد خيرون : في بداية تدخله ثمن مبادرة انطلاق أشغال الدورة في وقتها احتراماً للوقت وبخصوص موضوع النقطة أشار إلى الانسحاب ذو أبعاد سياسية على اعتبار ان جماعة القصر الكبير لم تصادق على المساهمة بنسبة 25 في المائة من الفائض كمساهمة في مجموعة الجماعات كما ان المجلس السابق كان يعارض التواجد في بعض المجموعات للجماعات كاليئة والخير وغيرها لان الهدف كان هو إفراغ الجماعات من السيولة المالية. علما ان مجموعة الخير لديها إمكانيات مالية رغم ان هناك ملاحظات على طريقة الاشتغال. كما اننا كجماعة لم نستفد ولم نساهم الا نادرا.

خالد المودن: أشار في بداية تدخله الى ان موقفه من مجموعة الخير يتطابق مع المداخلة السابقة مشيرا الى ان قرار الانسحاب يدخل في اطار تصفية حسابات سياسية داخل الاقليم مطالبا كذلك بالكشف عن جميع اسباب قرار الانسحاب وإدراجه في هذه الدورة الاستثنائية.

السيد الرئيس : ابرز في معرض تدخله ان جماعة القصر الكبير لم تستفد ولو بقرش من هذه المجموعة كما ان سياق إدراج هذه النقطة في الدورة يأتي انسجاما مع السؤال الكتابي الذي طرحه رشيد صبار في الدورة المنصرمة حول دور مناديب المجلس في عدد من المجموعات الترابية ومردودية هذه الأخيرة على جماعتنا كما طالب عدد من السادة أعضاء المجلس من الانسحاب من كل مجموعة الجماعات الترابية التي لاتوجد استفادة منها وبالتالي ليست هناك أي دواعي سياسية حول الموضوع. كما ان العضو الذي يمثل جماعتنا في هذه المجموعة اوضح انه اذا كانت جماعتنا لا تستفيد فلا داعي للتواجد. كما اضاف السيد الرئيس انه يمكن البحث عن البدائل الممكنة التي فيها استفادة للجميع.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.

مقرر عدد 1461/213 بتاريخ : 07 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مجموعة الجماعات الترابية (الخير)

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بتاريخ 07 نونبر 2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه. وبعد الدراسة والمصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مجموعة الجماعات الترابية (الخير)

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 31

عدد الأصوات المعبر عنها: 22

عدد الأعضاء الموافقين: 22

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن صيكوك - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار منير اغلوطت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - زينب السيمو - احمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي .

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : 9 وهم السادة : سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج - عبد المجيد امين - محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيشخ - محمد التجاني - سعاد برحمة.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على انسحاب جماعة القصر الكبير من مجموعة الجماعات الترابية (الخير)

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الخامسة

ملتقى لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية.

في بداية النقطة اعطى السيد الرئيس الكلمة لرئيس لجنة المرافق والخدمات من اجل تلاوة محضر اللجنة

السعيد بوفنار

بدعوة من رئيس لجنة المرافق والخدمات ، وفي إطار الإعداد للإعداد لأشغال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم الخميس 07 نونبر 2019 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الخميس 24 اكتوبر 2019 على الساعة 12:30 صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

05. ملتقى لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة :

- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة
- عزيز الغرباوي : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة 25 اكتوبر 2019 على الساعة 12:30 صباحا بمقر الجماعة حضره كل من:

- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة

- عزيز الغرباوي : عضو اللجنة

- الهام ركع : عضوة اللجنة

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح الجماعية

يوسف التطواني رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

محمد السعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات

يوسف الغرافي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة مذكرا بالإطار العام للنقطة المتعلقة بملتقى لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية. مشيرا إلى أن هذه المبادرة تأتي من اجل تعزيز آليات التعاون والتنسيق بين الجماعات الترابية وذلك بهدف إرساء تنمية مجالية مستدامة وسيكون من أهدافها صيانة الطرق العمومية الجماعية. خاصة وان تضافر الجهود بين الجماعات الترابية في مجال تدعيم البنية

التحتية لاسيما الطرق يساهم في الرفع من وثيرة التنمية المحلية على كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ثمن أعضاء اللجنة هذه النقطة مع التوصية على إحالتها على المجلس قصد التداول بخصوصها -انتهى-

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

سعيد خيرون : أبرز انه وطبقا للقانون المنظم للجماعات الترابية فان مجموعة الجماعات تهدف الى تدير مرفق مشترك , مثل تدير مرفق النقل او غيره ... اما بخصوص تدير وصيانة الطرق العمومية فهو اختصاص ذاتي للجماعات ولا يمكن تفويت هذا الاختصاص وممارسته في إطار مجموعة . متسائلا هل هناك استعداد للمساهمة ب 25 في المائة من الفائض علما ان عمل هذه المجموعات ليس على مايرام كما ان الانضمام الى مجموعة يندرج ضمن مسطرة معينة وبخصوص الملتمس الوارد في النقطة لمن سنوجه هذا الملتمس هل لوزارة الداخلية او جهة اخرى ..داعيا الى عدم الانضمام الى هذه المجموعة المراد إحداثها مادام عمل المجموعات لا فائدة منها ولاسيما في موضوع صيانة الطرق العمومية الجماعية.

محمد التجاني : تسائل كيف يمكن احداث مجموعة جديدة في حين تم الانسحاب من مجموعة جماعات الخير التي لديها إمكانيات وقضينا فيها زمنا طويلا . وبالتالي من المستبعد الاستفادة من إحداث المجموعة الجديدة متسائلا كذلك عن طبيعة الجماعات التي سيتم معها إحداث المبادرة المطروحة وهل الملتمس نابع من جماعة القصر الكبير .معتبرا ان هذا المشروع ولد ميتا في مهده ولن يعطي اي نتيجة وسيكون مصيره مثل المجموعة التي تم الانسحاب منها.

محمد سعيد اشليحة : سجل في بداية تدخله استغرابه من انه في الوقت الذي يتخذ فيه قرار الانسحاب من مجموعة الخير بدعوى الاختلالات التي تعرفها يتقرر تقديم ملتمس بإحداث مجموعة جديدة بمبادرة من الجماعة وكان الأمر بيدها .مع الإشارة إلى انه كان من الأولى القيام بقوة اقتراحية لتعديل بنود القانون الأساسي لمجموعة الخير حتى تتلائم مع اختصاصات الجماعات الترابية الجهوية او الاقليمية لتفادي تنازع الاختصاص وحتى تؤدي دورها المناسب بما يعود للنفع على الجميع .بدل القيام بمبادرة غير مضمونة النجاح.

مصطفى الزباخ: اعتبر ان طرح مبادرة ملتمس لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية ليست عشوائية ولم تأتي من فراغ ولن تولد ميتة ولا يجوز إصدار أحكام من فراغ كما ان قرار الانسحاب من مجموعة الخير جاء بكوننا لا نساهم ب 25 في المائة من الفائض في المجموعة ولم نستفد منها بتاتا .وبالتالي فالانسحاب ليس لدواعي سياسية بل بكوننا مسؤولين عن تدير وصيانة المال العام ولا ينبغي التواجد في مجموعة لا تستفيد المدينة منها.ولكن في نفس الوقت ليس هناك مانع من اتخاذ المبادرة من طرف جماعة القصر الكبير لاحداث مجموعة للجماعات تعنى بالطرق بهدف دعم التنمية المجالية ما دام ان ذلك يعود بالنفع على المدينة والمنطقة وعلى الجميع ان يساند هذه المبادرة وعدم التشكيك فيها

رشيد صبار : ثمن موقف الأغلبية مع التأكيد على أهمية الانسحاب من جماعة الخير اعتبارا لتداخل اختصاصها مع اختصاصات الجهة والمجلس الإقليمي .كما ان الجماعة القصر الكبير

سوف لن تستفيد منها مادام اختصاصها ومنذ بداية تأسيسها في التسعينات يهتم بشق الطرق والمسالك في العالم القروي علما ان المشرع في القانون التنظيمي حدد بشكل دقيق أهداف إحداث مجموعة الجماعات الترابية ومراميها .

عبد السلام البياتي : في بداية تدخله هنئ السيد سعيد خيرون بمناسبة توليه نيابة رئاسة الجهة متمنيا ان يعود ذلك بالنفع على المدينة ودعم المشاريع التنموية بها . كما دعى الى تخليق النقاش داخل جلسات المجلس . وبخصوص النقطة المتعلقة لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية . اعتبر ان الهدف هو إحداث آلية تضامنية بين الجماعات سواء الحضرية او القروية داخل الاقليم من اجل تهيئة الطرق دعما للتنمية المحلية ودعم العالم القروي الذي يعاني الهشاشة وفك عزلته لاسيما في مجال صيانة الطرق مؤكدا دعمه برفع ملتزم لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية .

عبد المجيد امين : أوضح أن القرارات يجب أن تبنى على معطيات موضوعية ومفسرة ومبررة وتساؤل هل يوجد تقييم حقيقي بخصوص الانسحاب من جماعة الخير ام فقط تحت مبرر عدم الاستفادة خاصة وان إحداث المجموعات يبنى على التضامن ولا ينبغي تبني خطاب مزدوج وتساؤل على ماهو الجديد من احداث مجموعة جديدة سواء على مستوى الأهداف والآليات والقوانين . وعدم الاستفادة مسالة ثابتة . والعالم القروي يحتاج للدعم . والمجموعات ابانت عن فشلها والنموذج التنموي الذي نادى به صاحب الجلالة نادى باحترام الاختصاصات ولاداعي لإحداث مجموعات تولد ميتة ولأسباب غير معروفة .

يونس شقور : طالب من الرئيس ان يتقدم بالشكر للمعارضة بخصوص موقفها الدائم بخصوص مجموعة الخير . كما أشار إلى أن هناك تناقض في موقف الأغلبية بين من يقول بان الجماعة لم تستفد واخر يتحدث على ان المبدأ هو التضامن . واخر يشير الى ان اختصاص مجموعة الخير يدخل ضمن اختصاص الجهة والاقليم والاخر يؤكد على ان المهم هو استفادة المدينة وباقي المناطق في العالم القروي التي تعاني الهشاشة . مطالبا من الرئيس الرجوع الى مقولة المجلس الفتي وما أحدثه في المدينة .

السيد الرئيس : أوضح في بداية تدخله ان ما بني على الباطل فهو باطل . وان مجموعة جماعة الخير لديها امكانيات هامة ولكن هناك سوء تدبير . وتدخلات بعض السادة الأعضاء أشارت إلى أن هناك ملاحظات عديدة بخصوص هذه المجموعة .
علما ان هناك مجموعات اخرى تم إحداثها وقامت بانجازات مهمة حيث صادقت مجموعة وادي المخازن على كئاش التحملات بخصوص تدبير مرفق النقل بين الجماعات داخل إقليم العرائش حيث سوف تستفيد مدينة القصر الكبير من عدد من الخطوط سواء في اتجاه تطفت وقصر ابجير وسد وادي المخازن وغيره من الخطوط نحو عرباوة وزوادة . وسوف تكون هناك حافلات بموصفات جيدة وجديدة . وبخصوص التوجه نحو احداث مجموعة تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية هي مبادرة منسجمة مع تصورات السلطات المعنية وهناك تجربة في هذا الإطار بإقليم شفشاون وتهدف هذه المجموعة الى صيانة الطرق الجماعية سواء بالمدينة او العالم القروي . وستكون هناك فرصة لتعميق النقاش بخصوص احداث هذه المجموعة ومناقشة قانونها واليات اشتغالها داخل اللجنة المختصة والمجلس مستقبلا أثناء التأسيس اما حاليا فنحن نطرح النقطة من اجل الموافقة المبدئية .

مقرر عدد 1462/214 بتاريخ: 07 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بملتصم لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية
الجماعية

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بتاريخ 07
نونبر 2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد الدراسة والمصادقة على ملتصم لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق
العمومية الجماعية

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 31

عدد الأصوات المعبر عنها: 31

عدد الأعضاء الموافقين: 22

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - - حسن صيكنوك - عبد الله امباركي
- سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - منير اغلوط - محمد
الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - محمد توفيق
الشاوش - زينب السيمو - أحمد بكور - عبد السلام بنحدو - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي .

عدد الأعضاء الراضين : 9 وهم السادة : سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - أحمد عوايج -
عبد المجيد أمين - محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيخ - محمد التجاني - سعاد برحمة .

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بملتصم
لإحداث مجموعة الجماعات الترابية تعنى بصيانة الطرق العمومية الجماعية

كاتب المجلس

رئيس المجلس الجماعي

رشيد صبار

محمد السيمو

النقطة السادسة تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز

في بداية النقطة أشار السيد الرئيس إلى أن هذه النقطة تمت إحالتها على المجلس من طرف لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة التي لم تقم بدراستها و بالتالي قام بإعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي فطرح السيد الرئيس مبدأ التداول حول النقطة من عدمه على المجلس. حيث صادق هذا الأخير بالأغلبية المطلقة لفائدة التداول حول نقطة جدول الأعمال (الموافقون 23 - الرفضون 09).

عدد الأعضاء الموافقون 23 وهم السادة:

محمد السيمو- حسن الحسناوي-مصطفى الزباخ-عبد السلام البياتي-حسن صيكل-عبد الله امباركي-سعيدة بوعشة-إلهام ركاع-رشيد صبار-فاطمة شعوان-سعيد القزدار-منير اغلو-طت-محمد الدامون-محمد المجذوب-عبد الله بوزيد-محمد الطيب الشاوي-محمد الزهري-محمد توفيق الشاوش-زينب السيمو-أحمد بكور-السعيد بوفنار-العزیز الغرباوي.

عدد الأعضاء الرفضون 09 وهم السادة:

سعيد خيرون-خالد المودن-يونس شقور-أحمد اعوايج-عبد المجيد أمين-محمد سعيد اشليحت-محمد شخيشت-محمد التيجاني-سعاد برحمة.

بعد ذلك قام السيد الرئيس بإعطاء الكلمة للسيد نائب رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة لتلاوة تقرير اللجنة.

محمد الدامون:

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، وفي إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي المقرر عقدها يوم 07 نونبر 2019.

عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الخميس 24 أكتوبر 2019 على الساعة الحادية عشر والنصف صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقاط المتعلقة بـ:

6- تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة :

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .
- رشيد صبار : عضو اللجنة .
- عبد الله امباركي : عضو اللجنة .

و نظرا لتعذر توفر اكتمال النصاب القانوني، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس. حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة 25 أكتوبر 2019 على الساعة الحادية عشر والنصف صباحا بمقر الجماعة حضره كل من :

- أعضاء اللجنة السادة:

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة .
- رشيد صبار : عضو اللجنة .
- عبد الله اماركي : عضو اللجنة .

- الموظفين الجماعيين السادة :

- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح الجماعية.
- محمد السعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.

افتتح نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر بالسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة مذكرا بالإطار العام للنقط المدرجة وأهميتها.

ونظرا لعدم توفر وثائق تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز. فقد أوصت اللجنة بإحالة النقطة على أنظار المجلس طبقا للمادة 28 من النظام الداخلي للمجلس. واختتم الاجتماع حوالي الساعة الثانية عشر صباحا.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات:

سعيد خيرون : تسائل عن أسباب التحويل مع المطالبة بتقديم كل المعطيات به. خاصة وإن الفصل المحول منه يتحدث عن دفعات لفائدة وكالة الانعاش مما يتطلب بوجود اتفاقية في الموضوع. مؤكدا على ضرورة تقديم كل الحثيات المتعلقة بالتحويل حتى يمكن التدخل لمناقشة الموضوع.

الرئيس: أوضح أن الأمر يهدف لتهيئة عدد من التجزئات والأزقة بالمدينة والاستجابة لطلبات الساكنة

محمد سعيد شليحة: خلال مداخلة أشار أن الفصول المحول منها تتحدث عن دفعات لفائدة وكالة انعاش الشمال لبناء وتهيئة المستشفى المتعدد التخصصات. مبرزا أن الجماعة لا علاقة لها ببناء المستشفى. وهي ساهمت في تهيئة الفضاء الخارجي للمستشفى فقط. وكما أضاف على أنه لا يفهم لماذا هذا التحويل. علما أنه تم إدراجها في الميزانية واليوم يتم التحويل

سعيد خيرون: أشار في بداية تدخله على أنه من بين الأسباب التي تعطل النقاش هو تغييب مناقشة النقط داخل اللجن المختصة بالمجلس. حتى يكون الجميع على علم بكل المعطيات. موضحا على أن الفصل الذي جاء فيه دفعات لفائدة وكالة انعاش الشمال لا يكون إلا بناء على اتفاقية. و أضاف إذا كان أمر التحويل يتعلق بمراسلة لوزارة الداخلية فيجب أن يكون التحويل في هذا السياق بطلب لمديرية الجماعات المحلية و بالتالي يكون التحويل داخل فصول الميزانية بدون أي إشكال، الدليل على ذلك أنه خلال في الدورات السابقة تم تحويل بعض فصول الميزانية يقدر تقريبا بـ 4 مليون درهم كانت من أجل الاقتناء وقد تمت بطريقة سلسة نظرا للتوضيح الوارد بمراسلة الوزارة.

عبد السلام البياتي: في بداية تدخله تقدم بالشكر الى السيد رئيس الجماعة على برمجة تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز من أجل تهيئة بعض الأحياء الناقصة التجهيز نظرا للمعاناة التي تتخبط فيها المدينة وغيرها وخاصة ساكنة عدد من التجزئات والأحياء. كما أوضح على أن

هذا التحويل سوف يحل مشاكل ظلت عالقة منذ سنوات طويلة خاصة فيما يتعلق بقطاع التعمير سيما وأن المصلحة لم تسلم رخصا للبناء بهذه الأحياء نظرا لعدم اكتمال تجهيزها. وبالتالي هناك مجهودات متواصلة من طرف هذا المجلس لحل كل الاشكالات المتعلقة بمنح رخص التعمير طبقا للقانون.

مصطفى الزباخ: انطلق السيد النائب من خلال كلمته مبينا على ان هذا التحويل يستند إلى معطيات موضوعية. موضحا ان المجلس ساهم بشكل فعال في دعم إحداث المستشفى الجديد بالمدينة وكون المجلس الجماعي تدخل في إطار الاختصاصات الذاتية في الموضوع حيث ساهم بمبلغ 5 مليون درهم يعني أكثر من المبلغ المخصص داخل الاتفاقية. في حين تم تحويل مبلغ 2 مليون درهم من أجل إنعاش المجال التنموي بالمدينة و ذلك جاء استجابة لمجموعة من مطالب الساكنة حيث إن المجلس مشكورا قام بالاستجابة الفعلية لهذه الانتظارات..

رشيد صبار: ثمّن محتوى المداخلة السابقة مضيفا إلى أنه الكل يعلم مساهمة الأغلبية بالمجلس والسيد الرئيس في دعم مشروع إحداث المستشفى الجديد رغم التحديات التي كانت مطروحة وأن مساهمة المجلس وصلت إلى حدود 7 مليون درهم علما أن هذا الاختصاص موكول لوزارة الصحة. كما أشار إلى أن تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز هو تحويل منطقي و موضوعي يستند في أحقيته في تحويل دفعوات يراها المجلس ملائمة من أجل إيجاد حلول لمشاكل المواطنين.

السيد الرئيس: أوضح السيد الرئيس مجمل المجهودات التي بذلها المجلس الحالي في دعم مشروع إحداث المستشفى الجديد بالمدينة. وكذا الحرص على المساهمة في توفير الموارد البشرية، بتعاون بين الجماعات الترابية المجاورة والمجلس الإقليمي و وزارة الصحة تحت إشراف السلطات الإقليمية

وبعد ذلك تقدم السيد الرئيس بالشكر الجزيل إلى السيد الوزير الجديد الذي يتواجد على رأس وزارة الصحة حيث أوضح أن السيد عامل إقليم العرائش شخصيا يسهر على تنزيل الأطر البشرية لفائدة المستشفى الجديد بالمدينة.

كما أوضح السيد الرئيس أنه خلال الزيارة الأولى التي قام بها للمستشفى استغرب من الوضع الكارثي التي كان يتواجد عليه المستشفى منوها بتدخل عدد من الأطراف لإنقاذ المشروع منوها بمجهودات السيد الضحاك والوزير السابق للقطاع السيد الوردي ووكالة إنعاش الشمال والسيد العامل السابق الخروبي لإنقاذ المشروع وإخراجه إلى حيز الوجود

كما قام بالتأكيد على مساهمة المجلس في دعم المشروع ومعالجة عدد من الاختلالات المتعلقة به ومنها معالجة مشكل الطريق المؤدية إليه مع التنديد بالرخصة التي اعطيت خلال الولاية السابقة للمنعش العقاري الذي أحدث عمارة بطوابق بالطريق المؤدي إلى مدخل المستشفى ليلا الانتخابيات الجماعية الأخيرة 2015. كما أضاف إلى أن السيد العامل يسهر على إعداد اتفاقية شراكة بين وزارة الصحة و المجلس الإقليمي و المجلس الجماعي من أجل توفير الموارد البشرية و ذلك بتوفير أعوان و منظفين و سائقين و حراس حتى يمكن أن نستجيب لانتظارات الساكنة التي عانت ولا تزال من محنة النقص في الموارد الطبية بالمستشفى الجديد.

سعيد خيرون :أكد على ان الاتفاقية الخاصة بإحداث المستشفى الجديد بمدينة القصر الكبير والتي ضمت عدة شركاء أقصت المجلس السابق في ذلك الوقت لم يستصغوا وجود المجلس كطرف في الاتفاقية لان حزب العدالة والتنمية كان يتحمل مسؤولية التسيير. ولم يطلب من المجلس الانضمام الى الاتفاقية إلا بعدما طرح مشكل تهيئة الطريق وتم إعداد مشروع انجاز الطريق الى المستشفى من طرف المجلس السابق في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لكن تم عرقلة المشروع من طرف العامل السابق الترغي والرئيس الحالي محمد السيمو حتى لا يحسب ان المجلس السابق ساهم في إنجاح مشروع إحداث المستشفى الجديد للمدينة.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فصدق عليها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.

تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز

الفصول المحول منها :

المبلغ بالدرهم	تعريفه	الفصل
2.000.000.00	دفعات لفائدة وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال للمملكة لبناء وتهيئة المستشفى المتعدد التخصصات	50.30.30.30.33
2.000.000.00	المجموع	

الفصول المحول إليها :

المبلغ	تعريفه	الفصل
2.000.000.00	مشروع متكامل : التهيئة الحضرية	10.20.20.10.13
2.000.000.00	المجموع	

مقرر عدد 1463/215 بتاريخ: 07 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بتحويل بعض فصول ميزانية التجهيز

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية نونبر 2019 بتاريخ 07 نونبر 2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه. وبعد الدراسة والمصادقة على تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 31

عدد الأصوات المعبر عنها: 22

عدد الأعضاء الموافقين: 22

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن صبيكو - عبد الله اماركي - سعيدة بوعشة - الهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار منير اغلو طت - محمد الدامون - محمد المجدوب - عبد الله بوزيد - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - محمد توفيق الشاوش - زينب السيمو - احمد بكور - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي .

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : 9 وهم السادة : سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - احمد عوايج - عبد المجيد امين - محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيشخ - محمد التجاني - سعاد برحمة.

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بتحويل بعض فصول ميزانية التجهيز وهي كالتالي :

تحويل بعض فصول ميزانية التجهيز

الفصول المحول منها :

الفصول المحول منها :

المبلغ بالدرهم	تعريفه	الفصل
2.000.000.00	دفعات لفائدة وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم الشمال للمملكة لبناء وتهيئة المستشفى المتعدد التخصصات	50.30.30.30.33
2.000.000.00	المجموع	

الفصول المحول إليها :

المبلغ	تعريفه	الفصل
2.000.000.00	مشروع متكامل : التهيئة الحضرية	10.20.20.10.13
2.000.000.00	المجموع	

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو



النقطة السابعة

07. المصادقة على تعيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة لرئيس لجنة المرافق والخدمات العمومية
سعيد بوفنار

بدعوة من رئيس لجنة المرافق والخدمات العمومية ، و في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم 2019/11/7 . عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الخميس 31 أكتوبر 2019 على الساعة الحادية عشر صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

7- المصادقة على تعيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة السادة:

- عبد الله بوزيد : نائب رئيس اللجنة .
- العزيز الغرياوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة 2019/11/01 على الساعة الحادية عشرة صباحا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، بحضور كل من السادة أعضاء اللجنة السادة كـ

- العزيز الغرياوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة
- رشيد البوحسيني : عضو اللجنة
- وبصفة استشارية كل من السادة :
- الزباخ مصطفى : نائب الرئيس
- السعيد القزدار : عضو مستشار

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح الجماعية.
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.
- حيث قرر اللجنة توجيه استدعاء ثاني يوم الاثنين 2019/11/4 وفي هذا الاطار عقدت اللجنة اجتماع لها بمقر الجماعة بقاعة الاجتماعات يوم الاثنين 4 نونبر 2019. برئاسة السيد عبد الله بوزيد نائب رئيس اللجنة وبحضور السادة:
- الهام الركع : عضوة اللجنة
- فاطمة شعوان : عضوة اللجنة
- عزيز الغرياوي : عضو اللجنة
- يونس شقور : عضو اللجنة

- مصطفى الحاجي : عضو اللجنة
- وبصفة استشارية كل من السادة :
- رشيد صبار : كاتب المجلس
- مصطفى الزباخ : نائب الرئيس
- عبد السلام البياتي : نائب الرئيس
- سعيد قزدار : عضو مستشار
- احمد بكور : عضو مستشار.

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح الجماعية.
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.
- سعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.

افتتح نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر بالسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة مذكرا بالإطار العام للنقطة وأهميتها. السادة اعضاء اللجنة اكدوا بدورهم اهمية النقطة خاصة وانها تتعلق بقطاع يهم الساكنة ونظافة المدينة مطالبين بتقديم كل التوضيحات المتعلقة بالنقطة التي تهم تحيين دفتر التحملات والجهة التي قامت بتلك التحيينات. مستحضرين تحدي الوقت خاصة وان المدة الفاصلة عن نهاية الصفقة مع الشركة التي تشرف عن تدير قطاع النظافة قد شارفت على النهاية مما يستدعي التدخل العاجل لتفادي اي اشكالات مستقبلية والمس بنظافة المدينة

بعد ذلك أعطيت الكلمة للسيد مدير المصالح لتقديم عرض حول النقطة , حيث أوضح انه طبقا للمسطرة الجاري بها العمل فان المجلس صادق على دفتر التحملات وتم إرساله لسلطات المراقبة الادارية - قصد المصادقة النهائية وان هذه الأخيرة قامت بالمصادقة عليه مع إدراج عدد من التوضيحات في بعض الفصول قصد التدقيق فيها. وان المجلس توصل بمراسلة من السلطات تدعوه الى إعلان الصفقة طبقا لدفتر التحملات المصادق عليه من طرف السلطات وهو ماتم العمل به . كما توصل المجلس بمراسلة من طرف السيد عامل الإقليم عدد 7177 بتاريخ 2019/10/29 طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي للجماعات 113.14 بإدراج النقطة في جدول اعمال الدورة الاستثنائية . وهو ماتم العمل به كذلك . بعد ذلك قدم السيد مدير المصالح عرضا حول مجمل النقط التي تعرضت للتوضيح والتدقيق كما هي متضمنة في الوثيقة التي وزعت على أعضاء اللجنة.

بعد ذلك فتحت باب التدخلات للمشاركين في أشغال اللجنة وفي هذا السياق أوضح السيد مصطفى الحاجي ان التوضيحات التي جاءت بها سلطات المراقبة الادارية هامة وفي صالح المدينة معتبرا ان مكتب الدراسة كان عليه ان يدقق في دفتر التحملات حتى يمكننا ان نعالج كل الاختلالات التي يمكن ان تطرح مستقبلا مسجلا ان التأخير في إعلان الصفقة قد يؤثر سلبا على الزمن التنموي للمدينة علاوة على عدد من الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معتبرا انه مستقبلا يجب ايلاء أهمية قصوى في اختيار مكاتب الدراسات المتعلقة بالمشاريع التنموية للمدينة. السيد سعيد القزدار اعتبر ان التوضيحات الاخيرة دقيقة ومهمة وتعطي مؤشرا ان المجلس سوف يواكب عملية المراقبة في ظروف جيدة بحكم ان دفتر التحملات اكثر دقة

ووضوحا وبقوي من دور المجلس في التتبع والمراقبة . مؤكدا ان مكتب الدراسات ساهم في صياغة دفتر التحملات وفق النموذج الذي وضعته السلطات وان هذه الاخيرة حرصت على ازالة كل ضبابية في دفتر التحملات واحاطته بكل التفاصيل الهامة والضرورية

السيدة النائبة الهام ركع ثمنت بدورها كناش التحملات وان كل التدقيقات في صالح الساكنة مطالبة باستدعاء مكتب الدراسات لتقديم كل التوضيحات الضرورية للمجلس والساكنة بدورها السيدة فاطمة شعوان أكدت انه لا توجد تعديلات بخصوص كناش التحملات الذي سبق وان تمت المصادقة عليه هناك فقط بعض التوضيحات والتدقيق في بعض الفصول بما يعود للنفع على المدينة والساكنة وضمان كافة تطلعاتها في مدينة نظيفة وذات جمالية والصرامة في مواكبة الشركة المفوض لها. ومن الأمثلة الواردة في التحيين الأخير التصدي لكل نقطة سوداء وتحمل الشركة مسؤولية ذلك . مع تحميل الشركة كذلك مسؤولية تعويض جميع الحاويات والمحافظة عليها . تحت طائلة اتخاذ العقوبات في حالة الاخلال بذلك. مع الحفاظ على البيئة واتخاذ كل الاجراءات الضرورية بخصوص متانة الحاويات وجودتها حتى تؤدي مهمتها على أحسن وجه . مع توزيعا بشكل جيد داخل المدينة وحمايتها وصيانتها. وافرأها متى ملئت الحاويات بنسبة تسعين في المائة . مع الزامية الشركة بتوفير اليات جديدة كليا اثناء انطلاق عمل الشركة . وحق المجلس بالمطالبة بتغيير الحاويات كلما تبين له عدم فعاليتها.

السيد مصطفى الزباخ بدوره ثمن التدقيق الذي عرفه دفتر التحملات مشيرا ان مكتب الدراسات لا يتحمل المسؤولية لأنه اعتمد على الدفتر النموذجي الذي أعدته الوزارة المعنية وكون التدقيقات الأخيرة هامة وتساهم بشكل كبير في تحصين وتثمين المقرر المتخذ من طرف المجلس وتدعم مكتسبات الساكنة في مجال صيانة مطالبها في اطار مدينة نظيفة وكون دفتر التحملات الحالي جد متقدم على الدفتر السابق وفي هذا اعتزاز وافتخار للمجلس الحالي والسعي لتجويد الخدمات وصيانة المال العام .

السيد رشيد صبار ثمن المداخلة السابقة ومثما كذلك مجمل التوضيحات التي قدمتها سلطة المراقبة الادارية بخصوص دفتر التحملات . مشيرا ان المعطيات الحقيقية تخالف بشكل صارخ ما يتم تداوله في الاعلام وسائر المزايدات السياسية . وانه لا ينبغي التعاطي مع ملف نظافة المدينة بشكل سياسي ضيق لان الأمر يتعلق بمصلحة كل مكونات المجلس وعموم المواطنين والمواطنات حاضرا ومستقبلا . مؤكدا ان دور اجهزة المراقبة ليس الوصاية بالشكل السابق بل أصبح دورها ينصب على المواكبة والمتابعة وفقا للقانون وان القضاء - المحكمة الادارية هو من أصبح بإمكانه ان يمنع بقوة القانون . مقدما الشكر للسلطات على مجهوداتها لتوضيح وتثمين دفتر التحملات خدمة للساكنة . السيد يونس شقور أوضح في تدخله أن التحيين الذي عرفه دفتر التحملات قد تكون له أهداف مغايرة لما عبرت عنه مجمل التدخلات السابقة وقد يسعى الى اقضاء بعض الشركات لفائدة بعض الشركات . خاصة عندما نتحدث على كون الشركة الجديدة المفوض لها يجب ان تمتلك اليات جديدة . مما يعنى استهداف واقضاء واضح للشركة الحالية المتواجدة بالمدينة التي تشرف على تدبير القطاع . ومن جهة اخرى اشارت المداخلة الى ضعف رئاسة المجلس وكذا مكتب الدراسة في صياغة دفتر التحملات مما تطلب تدخل وزارة الداخلية في تدقيقه وتوضيحه . كما تسائل هل تم التنسيق بين السلطات والمجلس بخصوص الاضافات التي عرفها دفتر التحملات المصادق عليه من طرف المجلس لان ذلك اثار الكثير من الكلام والنقاش لدى الإعلام والمتتبعين وعدد من الإشكالات المتعلقة بالمسطرة المتبعة في هذا الموضوع . محملا المسؤولية لرئاسة المجلس . السيد احمد بكور أكد ان دور السلطات هو المراقبة

الإدارية وان مجمل التوضيحات التي قدمتها تهدف الى تحصين عمل المجلس ومعالجة كل الإشكالات التي قد تطرح مستقبلا. وان هذه التدقيقات هي نتاج خلاصة التتبع لعدد من الاشكالات التي عرفتھا عدد من المدن بالملكة في إطار التدبير المفوض والهدف الاساس هو بلورة دفتر تحملات يعالج جميع الحالات التي قد تنجم اثناء التنفيذ والحرص على تجويد الخدمات. وفي نفس السياق اكد السيد رشيد صبار من جديد ان التدبير المفوض كاسلوب جديد في تدبير المرافق الجماعية يعرف عدد من التطورات وان السلطات واكبت عملية تفويت قطاع النظافة بالعديد من مدن المملكة وخلصت الى مجموعة من الخلاصات وقررت ان تضمنها في دفتر التحملات من الجيل الجديد حتى تعالج كل الاشكالات التي ابان عنها الواقع الميداني. وبخصوص مدينة القصر الكبير فقد عرفت توسعا في مجالها الحضري وازافة احياء جديدة مما يتطلب دفتر تحملات يتجاوز مكان النقص في التجربة السابقة. والتدقيقات التي تقدمت بها السلطة في خدمة المدينة ولتجويد الخدمات والتصدي للمشاكل التي قد تنجم مستقبلا. السيد مصطفى الزباخ اكد مرة اخرى ان التدبير المفوض الية جديدة في التسيير وان السلطات حريصة على القيام بالمواكبة والمراقبة طبقا للقانون وان التحيين الذي عرفه دفتر التحملات يصب في مصلحة المدينة وهو عبارة عن توضيحات ولا توجد تعديلات جوهرية بل تفصيل لما هو متضمن لمعالجة كل المستجدات التي ابانت عليها تجارب مدن المملكة علما ان المجلس متشبت بالمنهجية الديمقراطية والنجاعة في الاداء وكون المجلس ليس ضد اي شركة معينة وليس هناك اي اقضاء لجهة معينة. وان الفيصل هو دفتر التحملات ومصلحة المدينة فوق اي اعتبار. السيد مصطفى الحاجي اعتبر ان الموضوع مهم مما يتطلب تدخل السلطات محملا المسؤولية لمكتب الدراسات الذي لم يعمل على صياغة دفتر تحملات دقيق ومتكامل وان عدد من مكاتب الدراسات ترتكب أخطاء ينجم عنها هدر الزمن التنموي. السيد عزيز الغرباوي اشار الى ان المجلس الحالي حريص على بلورة كناش تحملات في مستوى تطلعات الساكنة والحرص على تجويد الخدمات بكل مسؤولية وشفافية وتجاوز اخطاء التجربة السابقة. ووضع مصلحة المدينة فوق أي اعتبار ونحن نتحدى ان يوجد اي تحيين يمس بمبدأ التدقيق في الرقابة والارتقاء بالخدمات المقدمة للساكنة. السيدة الهام ركع اكدت ان مجهودات رئاسة المجلس والاعلبيية في مواكبة صياغة دفتر التحملات تنم عن القوة والصرامة والى تحصين الخدمات المقدمة الى الساكنة بكل شفافية وديمقراطية ونحن معترزين بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار

وفي الأخير صادقت اللجنة على النقطة المتعلقة المصادقة بتحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة. واحالتها على أنظار المجلس. واختتمت اللجنة أشغالها على الساعة الواحدة زولا.

الوثيقة المتعلقة تحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

Modifications apportées au CPS

Article 2 :

En plus du QSE demandé dans la première version, le nouveau CPS prévoit la préparation des certifications ISO de qualité, de sécurité et d'environnement. Ces certifications sont demandées pour pousser le délégataire à travailler conformément à un système de management certifié qui contribue à améliorer la qualité du service.

Avant	Après
	Par ailleurs , le délégataire s'engage à mettre en place un système de management de la qualité, de la sécurité et de la santé au travail, et de l'environnement certifiés selon les dernières versions des trois normes ISO en vigueur, et entretenus pour maintenir la certification durant toute la durée du présent contrat. Des copies de certificats obtenus et de leur renouvellement annuel doivent être communiquées au délégant dès leur obtention

Article 6 :

Les modifications ou ajouts dans cet article sont de nature à sensibiliser plus le délégataire pour une amélioration de la qualité de service.

Avant	Après
- Le Délégataire prend la responsabilité des prestations qui lui sont confiées conformément aux usages et aux coutumes de la profession et aux dispositions de la loi. - En cas d'interruption du service, même	Le Délégataire prend la responsabilité des prestations qui lui sont confiées conformément aux usages, aux coutumes de la profession, aux dispositions de la loi, aux exigences du cahier des charges et aux directives du délégant.

partielle, le Délégataire doit, prendre les mesures nécessaires pour y remédier et aviser le Délégataire dans les délais les plus courts, au plus tard dans les 24 heures du début de cette interruption. • Tout véhicule où engins accidenté ou mis hors d'état de fonctionner pendant le service est à remplacer par le Délégataire dans les 24 heures qui suivent par un autre véhicule similaire pour éviter toute interruption du service.	• En cas d'interruption 'du service, même partielle, le Délégataire doit aviser le Délégataire dans les délais les plus courts, au plus tard dans les 24 heures du début de cette interruption, et prendre, en accord avec lui les mesures nécessaires pour y remédier. • Tout véhicule ou engins accidenté ou mis hors d'état de fonctionner pendant le service est à remplacer par le Délégataire dans les 24 heures qui suivent par un autre véhicule ou engin similaire en très bon état pour éviter toute dégradation de la qualité du service ou réclamation des usagers.
--	--

Article 7 :

La modification apportée considère juste que la non communication dans les délais est considérée comme insuffisance du service ce qui obligera le délégataire à respecter le processus de concertation conseillé par le Ministère de l'Intérieur.

Avant	Après
• Le délégataire doit informer immédiatement le Délégataire de tout accident survenu sur le périmètre de la gestion déléguée, au-delà de 24 heures de non information, le Délégataire se réserve le droit d'appliquer les dispositions prévues par l'Article 63 de la Convention relatif aux pénalités.	• Le délégataire doit informer immédiatement le Délégataire de tout accident survenu sur le périmètre de la gestion déléguée, au-delà de 24 heures de non information, le Délégataire se réserve le droit d'appliquer les pénalités pour insuffisance du service.

Article 9.1 :

Les modifications sont présentées en ce qui suit avec en bleu celles détaillées dans la lettre adressée au Gouverneur.

En effet, il est naturel que tout le matériel à apporter par le délégataire doit être neuf. Cette exigence existe dans tous les contrats de gestion déléguée et son ajout dans le CPS n'est que pour épargner tout non-respect par les soumissionnaires.

Avant	Après
• Assurer une meilleure acceptation sociale des conteneurs ou des bacs ; • Réduire la dispersion des déchets autour des conteneurs ou des bacs ; • Apporter des solutions concrètes répondant aux attentes des producteurs des déchets dans les limites des prescriptions du présent contrat.	• Assurer une meilleure acceptation sociale des conteneurs, contenants ou bacs poubelles ; • Eviter la dispersion des déchets autour des conteneurs, contenants ou des bacs poubelles ; • Eviter le débordement des déchets des bacs poubelles, conteneurs ou contenants à déchets ; • Eviter la fuite au sol de déchets liquides ou du lixiviat ; • Eviter le renversement des bacs poubelles, conteneurs, contenants et poubelles à déchets ; • Veiller à maintenir les bacs poubelles, conteneurs, contenants et poubelles à déchets avec couvercle fermé ; • Apporter des solutions concrètes répondant aux attentes des producteurs des déchets dans les limites des prescriptions du présent contrat.
• Toute apparition des dépôts sauvages récurrente, qu'elle qu'en soit la fréquence, sera	• Dans tous les cas, le délégataire reste le seul responsable de la qualité et de la conformité

* considérée comme résultant d'une insuffisance du service.	des bacs poubelles, des conteneurs, des contenants et de poubelles à déchets et tout autre matériel, véhicules, engins et moyens destinés à la réalisation des prestations objet du présent contrat. Le refus du délégataire de remplacer un matériel ne répondant pas aux exigences du présent contrat dans les délais qui lui sont impartis, est considéré comme une insuffisance du service du délégataire, et de ce fait peut donner lieu à l'application des pénalités pour insuffisance du service, et à la résiliation du présent contrat aux risques et périls du délégataire. • L'apparition de dépôt sauvage à l'intérieur du périmètre concerné par les prestations objet du présent contrat n'est pas acceptable, et sera considérée comme résultant d'une insuffisance du service, et dont le délégataire est entièrement responsable. Des pénalités pour insuffisance du service peuvent être appliquées en cas de constat d'apparition d'un dépôt sauvage.
• Le délégataire s'engage à fournir et implanter en nombre suffisant les conteneurs nécessaires au conditionnement des déchets ménagers et assimilés, conformément à son offre technique et ses compléments éventuels	• Le délégataire s'engage à fournir et implanter en nombre suffisant les conteneurs nécessaires au conditionnement des déchets ménagers et assimilés, de sorte à maintenir propre l'ensemble du périmètre concerné par le présent contrat et satisfaire les exigences en matière d'hygiène et d'environnement et du niveau de qualité de service.

Les bacs, contenants et poubelles à déchets mis en place par le délégataire ne doivent présenter aucune défectuosité ou signe de casse ou détérioration, et doivent être suffisamment robustes pour supporter les chocs de manipulation, et être conçus pour être stables au sol et résistants aux efforts de renversement.

Le délégataire s'engage à faire son affaire pour :

- éviter tout déversement, même accidentel, des déchets au sol ou leur débordement des bacs poubelles, conteneurs et contenants à déchets ;
- éviter la fuite de déchets liquides ou de lixiviats au sol. Pour cela, ces bacs et contenants doivent être placés dans des endroits aménagés à cet effet à la charge du délégataire et facilement lavable en cas de besoin, et protégés contre le vandalisme ;
- maintenir propre la totalité des bacs, conteneurs, contenants et poubelles à déchets ainsi que leurs voisinages ;
- adapter le nombre et la répartition spatiale de ces bacs, conteneurs, contenants et poubelles à déchets en fonction de la demande et du niveau d'activité ;
- assurer la surveillance permanente de l'ensemble des bacs poubelles, conteneurs, contenants et poubelles à déchets pour les protéger contre le vandalisme et suivre leur niveau de remplissage pour procéder à leur vidage une fois le niveau de remplissage

	atteigne les 90 % de la capacité du contenant ; Le non-respect de ces exigences est considéré comme une insuffisance du service, et peut donner lieu à des pénalités pour insuffisance du service, voire la résiliation du contrat aux risques et périls du délégataire.
•	Il est bien entendu que tout le matériel, véhicules et engins destinés à la réalisation des prestations objet du présent contrat doit être livré neuf pour sa première mise en service. Le matériel deuxième main ou qui n'est pas neuf est refusé.

Article 9.2 :

Le délégataire exécutera les prestations de collecte selon son organisation proposée dans son offre après validation du délégant. La notation donnée au soumissionnaire lors du dépouillement ne peut être à elle seule suffisante pour l'adjudication du soumissionnaire et pour cela, le délégataire dispose d'une grâce de non application de pénalités durant les trois premiers mois du contrat pour pouvoir affiner son organisation à soumettre au délégant pour validation. Ce dernier pourra l'accepter, la modifier ou la changer complètement.

Avant	Après
Les prestations de collecte seront exécutées selon les horaires, les fréquences et les itinéraires proposés dans l'offre technique du Délégataire après validation par le Délégant.	Les prestations de collecte seront exécutées selon les horaires, les fréquences et les itinéraires proposés dans l'offre technique du Délégataire après validation par le Délégant. Toutefois, le délégataire peut imposer toute autre organisation qu'il juge meilleur sans que le délégataire ne puisse s'y opposer.

	Aucun déchet ne peut subsister sur le sol, le trottoir ou la voie publique. Pour cela, une équipe mobile motorisée du délégataire dotée des moyens nécessaires sera affectée à la surveillance du périmètre concerné. par le présent contrat le nettoyage et l'évacuation de tout déversement normal ou accidentel de déchets
--	---

Article 9.6.:

Cet article a été ajouté pour insister sur l'intérêt de la sensibilisation du citoyens et le déroulement des campagnes de sensibilisation dans les règles de l'art après approbation du programme par le délégant.

Avant	Après
•	Le délégataire s'engage à affecter une équipe à plein temps chargée de la sensibilisation et de l'adhésion de la population à l'amélioration de la propreté de la ville, d'évaluation du niveau de satisfaction des usagers et de faire des propositions d'amélioration de la qualité du service. Le délégataire s'engage à faire effectuer par un cabinet spécialisé externe à l'organisation du délégataire tous les six mois une enquête de satisfaction des clients, et mettre en œuvre les recommandations issues de cette enquête dans les trois mois suivants. Le taux de satisfaction des clients ciblé est de 90 % au minimum. Ces enquêtes seront effectuées les mois de Mai et de Novembre de chaque année. Les rapports des enquêtes semestrielles effectuées

	doivent parvenir au délégant durant les mois de Juin et de Décembre de chaque année.
--	--

Article 9.7 :

Cet article a été ajouté pour responsabiliser le délégataire sur l'obtention de bons résultats pour satisfaire le niveau de qualité de ce service dans la commune.

Avant	Après
•	Il est bien entendu que le délégataire a l'obligation de moyens et de résultat. Il doit notamment : - maintenir propre l'ensemble du périmètre concerné par le présent contrat ; - satisfaire l'ensemble des obligations contractuelles ; - satisfaire les réclamations des usagers sans délai ; - avoir un taux de satisfaction des clients de 90 % au minimum ; - contribuer à l'amélioration de l'image de marque de la ville en matière du respect de l'environnement.

Article 10 :

Dans cet article, la plus-value a été prévue au départ et la modification n'est autre qu'une information de précision apportée pour plus de transparence et pour permettre à tous les concurrents de faire leurs calculs dans leurs propositions.

Avant	Après
• Les déchets chargés dans les véhicules sont	• Les déchets chargés dans les véhicules sont

évacués à l'actuelle décharge publique de Ksar El Kebir. Un autre centre d'enfouissement et de valorisation (CEV) est en cours de construction dans la commune de Rissana Janoubia. Une fois ouvert, les produits de la collecte devraient être transportés vers ce CEV. Le délégataire est tenu de prendre en considération dans son offre ce rallongement du trajet au lieu de déchargement des déchets collectés. La plus-value résultante de ce rallongement fera l'objet d'un prix à part qui sera appliqué au commencement du fonctionnement du CEV.	évacués à l'actuelle décharge publique de Ksar El Kebir. Un autre centre d'enfouissement et de valorisation (CEV) est en cours de construction dans la commune de Rissana Janoubia. Une fois ouvert, les produits de la collecte devraient être transportés vers ce CEV. Le délégataire est tenu de prendre en considération dans son offre ce rallongement du trajet au lieu de déchargement des déchets collectés. La plus-value résultante de ce rallongement fera l'objet d'un prix à part qui sera appliqué au commencement du fonctionnement du CEV prévu dès la troisième année du contrat. Toutefois, en cas de retard, le délégant et le délégataire se rapprocheront pour examiner l'impact de ce retard sur la plus-value et en prendre les mesures correctives nécessaires pour maintenir l'équilibre financier du contrat.
---	--

Article 11 :

Les modifications de cet article ouvrent la possibilité aux soumissionnaires de proposer les meilleures solutions pour assurer une bonne qualité de service.

Avant	Après
Le balayage manuel (14/7, 7j/7 et 3/7 pendant toute l'année) des artères, des trottoirs et caniveaux, suivant un planning remis dans l'offre technique du soumissionnaire et approuvé par le Délégant.	Le balayage manuel, pendant toute l'année), des voies et artères, des trottoirs et caniveaux, des places publiques, des parkings et des terrains suivant un planning remis par le soumissionnaire et approuvé par le Délégant.

	• Le nettoyage des voies et places des gravats, sables, etc. ; • Le nettoyage des parkings, places et terre-pleins avec évacuation des déchets de construction, et le rétablissement de leur état initial ;
--	--

Article 12 :

Avant	Après
• Ces corbeilles seront adaptées à leur usage et à leur zone d'implantation. Elles seront équipées de petites ouvertures, afin de les destiner essentiellement à l'usage des passants et solidement fixées dans le sol.	• Ces corbeilles seront adaptées à leur usage et à leur zone d'implantation. Elles seront équipées de petites ouvertures, afin de les destiner essentiellement à l'usage des passants et solidement fixées dans le sol. Le modèle de corbeilles proposé par le Délégué sera soumis à l'approbation du Délégué de manière systématique.
• Les corbeilles publiques doivent être fabriquées dans un matériau de qualité robuste, résistant et esthétique.	• Les corbeilles publiques doivent être fabriquées dans un matériau de qualité robuste, résistant et esthétique. En tout cas, le Délégué reste le seul responsable de la qualité des corbeilles, et de ce fait le Délégué peut demander le remplacement des corbeilles mises en place par le Délégué s'elles s'avèrent défectueuses ou d'une qualité médiocre.

Article 18 :

Avant Le Délégataire s'engage à mettre les moyens nécessaires (camions, chargeuses et personnel) pour l'éradication des dépôts sauvages et points noirs.	Après Le Délégataire s'engage à mettre les moyens nécessaires (camions, chargeuses et personnel) pour l'éradication des dépôts sauvages et points noirs, au démarrage du service délégué et de faire son affaire pour éviter et empêcher la reproduction ou la formation du tout dépôt sauvage.
--	---

Article 19 :

Cet article a été ajouté pour maintenir en état de fonctionnalité de la décharge actuelle et éviter d'éventuelles perturbations telles celles vécues lors de l'actuel contrat.

Avant	Après Le Délégataire s'engage à assurer l'étalement des déchets collectés dans le périmètre de la gestion déléguée et transportés à la décharge actuelle et ce pendant la période transitoire de manière à épargner tout problème d'accès à la zone d'enfouissement. Un balisage de la zone d'enfouissement doit être réalisé par l'entreprise ainsi que la surveillance de ses accès. Il doit faire son affaire pour réduire l'impact environnemental de l'activité de la décharge publique sur la population locale.
--	--

Article 21 :

Cet article porte sur la possibilité de modification de service suite à un développement normal ou une extension du périmètre urbain. En effet, le développement normal est pris en considération dans l'offre du soumissionnaire suite à l'augmentation prévue de la population et le délégataire ne pourra réclamer de rémunération supplémentaire.

Avant	Après
•	Le Délégant peut, à tout moment, décider de modifier le service de collecte et de nettoiement et de l'étendre à d'autres zones lorsqu'il s'agit d'une extension naturelle de l'espace urbain. Le Délégataire est tenu d'assurer la collecte, le nettoiement systématique de toutes les nouvelles voies, les zones piétonnes, les places créées ou ayant changé d'affectation pendant la durée du contrat et autres espaces nouvellement aménagés dans ou à proximité du périmètre de la gestion déléguée. Il est entendu que toutes les extensions dues au développement urbain normal du territoire ne peuvent donner lieu à des changements de rémunération du Délégataire. Au cas où des prestations ou travaux supplémentaires ont été rendus nécessaires par des circonstances ordinaires (extension du périmètre d'intervention, changement de la nature des prestations, ...etc.), le Délégataire est tenu de fournir un devis chiffrant les prestations à exécuter en plus ou en moins. La prise en charge de ces prestations se fera dans le cadre d'un accord conjoint entre les deux parties.

Il est à noter que toutes les modifications ont été apportées lors de l'approbation du CPS par le Ministère de l'Intérieur qui a eu lieu après l'approbation par le conseil communal. Toutes ces modifications ne touchent pas le fond du CPS et pour cela ne nécessitaient pas le recours à une ré-approbation par le conseil communal.

بعد نهاية تقرير اللجنة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد عبد الفتاح لحلو ميمي مدير مكتب الدراسات لتقديم عرض حول تحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

في بداية عرضه أوضح إن التحيين الذي عرفه دفتر التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة لا يمس بالجوهر مضيافا انه سيقدم تذكير بالمنهجية المتبعة في إعداد دفتر التحملات حسب الصيغة المعتمدة منذ سنة 2016 وذلك كالتالي : انجاز دراسة جدوى من طرف المجلس ثانيا مصادقة وزارة الداخلية على دراسة الجدوى ثالثا المصادقة على دفتر التحملات المبني على دراسة الجدوى المنجزة وانسجاما مع دفتر التحملات النموذجي لوزارة الداخلية. رابعا تأشير وزارة الداخلية على دفتر التحملات المصادق عليه من طرف المجلس خامسا المصادقة كتابيا من طرف وزارة الداخلية على العقدة بعد استكمال الوثائق المطلوبة لدفتر التحملات مع القيام بطلبات العروض وبعد ذلك تتم المصادقة النهائية لوزارة الداخلية بعد استكمال التعاقد مع الشركة. وفيما يتعلق بمسار صياغة دفتر التحملات لجماعة القصر الكبير الحالي فقد تم احترام نفس المنهجية فقط هناك تحيين دفتر التحملات من طرف السيد العامل ووزارة الداخلية وذلك من أجل تقوية وضعية المجلس الجماعي بخصوص الصفقة المزمع انجازها وهذا هو الهدف الأساس من مجمل التعديلات والتي لا تمس جوهر دفتر التحملات. بعد ذلك قام توقف عند البنود التي شملها التحيين، البند 1.9 والذي يلزم الشركة بأن تتوفر على عتاد وآليات جديدة معدة لجمع النفايات، كما أن هذا البند يؤكد على الزامية توفر الشركة على آليات جديدة ذات الاستعمال الأولي بحيث لا تقبل الجماعة بالآليات المستعملة أو التي ليست جديدة.

- بند آخر شمله التعديل وهو البند 2.9 الذي جاء لتقوية موقف الجماعة حيث خوله إمكانية فرض منهجية عمل جديدة بدل المنهجية المتبعة من طرف الشركة والتي قدمتها خلال العرض التقني والتي تبين بعد العمل بها أنها لا تتماشى مع ما كان متوقعا منها.

هذا التحيين جاء ليقوي سلطة الجماعة فيما يخص المراقبة والتتبع وقطع الطريق على الشركة حتى لا تلجأ إلى أساليب للتهرب من المسؤولية المنوطة بها.

- بند رقم 10 عرف تعديلات فيما يخص تفريغ النفايات بالمطرح العمومي الحالي بالقصر الكبير . و حيث إن المطرح الجديد لتثمين النفايات الجديد في طور الإنجاز بجماعة ريصانة الجنوبية ، والذي سيبدأ العمل به لاحقا، على الشركة أن تأخذ بعين الاعتبار خلال عرضها التقني الزيادة في طول الطريق المؤدية إلى مكان التفريغ الجديد (ريصانة الجنوبية).

وفيما يخص الزيادة الحاصلة في طول الطريق المؤدية إلى المطرح الجديد لتثمين النفايات، سوف يتم تحديد ثمن إضافي سيطبق عند بداية السنة الثالثة المتوقعة لعقد التدبير المفوض الذي يربط الجماعة بالشركة.

إلا أنه وفي حالة التأخير، يمكن للمفوض والمفوض إليه أن يفتحوا معا آثار هذا التأخر في الثمن الإضافي الناتج عن الزيادة في طول الطريق المؤدية إلى المطرح الجديد، وبالتالي سيتم اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الحفاظ على التوازن المالي للعقد.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات:

طالب في مستهل مداخلته بالكشف عن مراسلة عامل الإقليم المتعلقة بموضوع النقطة. كما أكد على أن إعلان الصفقة يجب أن يتم بكناش مصادق عليه من طرف المجلس كما ينص على ذلك القانون. وبالتالي هناك اختلال في هذه العملية. معتبرا أن هذه المسألة جوهرية وأساسية في تدخله.

أما بخصوص التعديلات فيمكن مناقشتها وإبداء عدد من الملاحظات بخصوصها. وكون الإشكال الحقيقي يكمن في أن صفقة التدبير المفوض تم الإعلان عنها بكناش التحملات غير الذي صادق عليه المجلس في دورة يوليو 2019، وبالتالي فإنه يرى بأن هذا الأمر مخالف للقانون. وأضاف بأن مناقشة الفصول المحيطة يجب أن تكون قبل الإعلان عن الصفقة. وأشار كذلك إلى أن الشركة يجب أن توازي في عرضها بناء على ما هو تقني و بين الموارد البشرية المعتمدة و كذا الاستثمارات المتوقعة.

أما بخصوص التعديل المتعلق بطلبات العروض طرح مثلا لشركة تقترح أنها سوف تقوم بعملية تجميع النفايات وفق كمية معينة وتشتغل داخل المدينة بناء على 20 جولة وبالتالي سوف تبني استثماراتها ومواردها البشرية على ذلك وبالتالي سيكون لها تنقيط خاص بينما تقترح شركة أخرى 10 جولات وبالتالي سيكون ذلك له تأثير على الثمن الصفقة وبالتالي إذا طالب المجلس بالتعديل في منهجية تجميع النفايات سيكون بذلك قد أقصى بعض الشركات التي كانت قد تقدمت بعروض مناسبة للتعديلات التي ادخلها. لاسيما وأن دفتر التحملات المنشور والمعدل لا يتوفر على الملاحق التي تدقق في عدد من الأمور. كما سجل ملاحظات بخصوص المادة 10. كما لاحظ بأن بعضا من المصطلحات المدرجة بالنسخة العربية للكناش لا تتناسب مع ما هو مدرج بالنسخة الفرنسية، وأعطى مثلا على ذلك في الفصل 1.9 حيث وجود مصطلح يفرض وليس مصطلح يقترح كما جاء على لسان رئيس مكتب الدراسات وذلك فيما يتعلق بخدمات جمع النفايات التي سوف تتم وفقا للجدولة الزمنية والترددات والمسارات المقترحة في العرض التقني للشركة، إلا أنه يمكن للمفوض (الجماعة) أن يفرض (يلزم) العمل بكل طريقة يراها مناسبة دون أن يبدي المفوض إليه (الشركة) أي اعتراض.

كما أوضح بأن النص في مجمله لا يتحدث عن وجود ملحق، لأن الملحق يظل أفضل طريقة قانونية في تبني قرارات ملزمة تكون موضوع تحيين أو تعديل، ويكون هناك مجال للنقاش الجاد والمثمر. وخاصة فيما يتعلق بإضافة طول الطريق المؤدية إلى المطرح الجديد والتمن الناتج عن ذلك الذي سوف يحدد لاحقا.

و أشار بالمناسبة الى أن هذه التحيينات جاءت بناء على مجموعة من الملاحظات للمجلس الأعلى للحسابات ومنها الفصل 10 و 9 وغيره.

كما شدد على غياب نشر الملاحق المرفقة بالكناش وأن النموذج المحلي لدفتر التحملات لمدينة القصر الكبير يختلف على النموذج الوطني وعدد من التجارب المعمول بها حاليا في بعض المدن كاسفي والدار البيضاء. مطالبا بنشر الملاحق وإطلاع أعضاء المجلس عليها لأن ذلك له انعكاس على التكلفة المالية

خالد المودن: استهل تدخله بالشكر للسيد عامل الاقليم الذي ادرج هذه النقطة في جدول الاعمال وبالتالي مكن السادة اعضاء المجلس من تدارس النقطة المتعلقة بتحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة. مطالباً بالاعتراف ان ما يتم اليوم داخل الدورة هو تصحيح للوضع وبأنه قد تم تحريف دفتر التحملات المصادق عليه سابقاً خلال دورة يوليوز 2019 من طرف المجلس وبأن هناك تعديلات واضحة وليست تدقيقات او توضيحات كما يدعي البعض. وان هناك ارتباك كبير في تدبير هذا الملف ونحن نشغل تحت ضغط الوقت وانه كان من المفروض ان نناقش حالياً العقدة المبرمة وليس دفتر التحملات.

وقد اعتبر أن ملف التدبير المفوض يكتسي أهمية بالغة يهم الساكنة ككل، حيث يخصص له 22 في المائة من ميزانية التسيير. وأضاف بان هذا الارتباك يخص بالأساس برمجة زمن مناقشة هذا الدفتر حيث تمت برمجته خلال دورة استثنائية نهجا لمنطق التحدي و منطق سياسي محض. مضيفاً بأن دفتر التحملات الذي نكتشف نقائصه الآن كان حرياً بنا دراسته بجديّة خلال اجتماع اللجنة بدل من أن يطرح للمناقشة كنقطة داخل الجلسة وهو بهذا اعتبر أن المجلس الحالي يضع الأعضاء أمام أمر الواقع.

وتساءل أنه إذا كان الأمر يتعلق بتجويد الخدمات كان من الأفضل مناقشته باللجنة حتى يتسنى للأعضاء إبداء الرأي و مناقشة فصوله و تقديم مقترحات و مقارنة تجارب مدن أخرى في حين استغرب بتوصل الأعضاء بكناش التحملات حين مناقشة النقطة. كما سجل أنه من الملاحظ أن ملف طلب العروض كل يوم يقع فيه تعديل حيث إن الأجل القانونية تتحدث عن 21 يوم وإلى حدود 30 أكتوبر لا زال في انتظار التعديل ذلك ما سيؤدي إلى بلوكاج على مستوى تدبير النفايات بالمدينة ككل بفعل السياسة التديريّة المتهورة للمجلس المسير.

أما على مستوى التعديلات ، فقد تساءل عن مصدر هذه التعديلات و من أتى بها و هنا إشكال يتمثل في التهرب من المسؤولية، حيث إنه طبقاً للمادة 92 من القانون التنظيمي: المجلس يتداول في كفايات التدبير المفوض و رئيس المجلس ينفذ مخرجات و مقررات المجلس، و هذا هو الإطار القانوني، و أضاف على أن الوضع الحالي فيه نوع من التهرب من المسؤولية حيث تساءل من الذي قام بالتعديلات : هل مكتب الدراسات. أم هل هو المجلس الذي لم يقيم بالتداول في هذه النقطة. أم سلطة الرقابة التي هي من أحالت ابتداء نموذج دفتر التحملات على أنظار المجلس ، وبالتالي اعتبر أن الأمر هنا هو تقاذف المسؤوليات من جهة إلى أخرى. وأضاف بان المجلس امام وضعية شاذة تتم فيه التزكية فقط. معتبراً كيف يعقل أن نقول ببساطة أن التعديلات لم تمس الجوهر. بالعكس هناك مادة ملغومة و هي المادة 10 التي تقول بأن مراجعة جدول الأثمان تتم بدون إدراج ملحق و بالتالي هناك إدراج فقط لمصطلح تقارب و تفاهم رأساً بين المفوض و المفوض إليه حول تغيير جدول أثمان. ذلك ما اعتقده المتدخل أمراً يستحق أن يتداول فيه المجلس بجديّة و بالتالي أكد على ضرورة إدراج أي تغيير أو إضافة في جدول أعمال أو ملحق تكميلي يتم التداول بشأنه، حيث اعتبر أن من واجب المستشارين تبادل الآراء كل من زاويته و بناء على تلاقي الأفكار يتم اعتماد الفكرة التي تحقق المصلحة العامة متجنّبين بذلك الآثار السلبية. كما أوضح أن طلبات عروض التدبير المفوض تخضع لأفضل اقتراح و ليس للعرض الأرخص حسب نظام الاستشارة المعتمد و ذلك باعتماد التنقيط الأفضل للعرض التقني.

كما تطرق إلى التعديل الذي يشير إلى أنه لرئيس المجلس تغيير العرض التقني إلى عرض يعتقد رئيس المجلس بأنه الأفضل بدون أن يحق للمفوض إليه الاعتراض وبالتالي سجل أن هذه التعديلات

تمس استقرار العقدة وخضوعها للمزاجية مؤكدا على ان هذه التعديلات جوهرية وليست شكلية.

كما أضاف ان نموذج الجيل الاول لدفتر التحملات قد استنفذ مقوماته وان هناك ملاحظات المجلس الاعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي تم تعديل دفتر التحملات المتعلق بالتدبير المفوض وهناك صيغ جديدة له. متسائلا عن سبب تعديل دفتر التحملات الحالي. مؤكدا ان المجلس في وضع مخجل لانه مطالب بتزكية كناش تحملات منشور اصلا. وانه تمت مطالبة عامل الاقليم بسحب كناش التحملات المنشور الى حين المصادقة عليه من طرف المجلس تحصيلنا للعقدة.

وانه من الأفضل مناقشة هذا الوضع حاليا قبل ان نضطر إلى القيام به فيما بعد. وتكون المدينة غارقة في الازبال. وبالتالي طالب بأهمية الأخذ بملاحظات المعارضة بعيد عن منطق الاستعلاء السياسي كما اشار الى ان دفتر التحملات لا يشير الى تدبير الموارد البشرية ولكن العقدة تتحدث عن ذلك مطالبا بتحسين وضعية العمال بدل تركهم تحت رحمة الشركة بدون ادنى شروط الاستقرار وضمن باقي حقوقهم القانونية المشروعة.

عبد السلام البياتي : ثمن النقاش الدائر بخصوص النقطة اعتبارا لأهميتها والمبلغ الذي تتطلبه والذي يصل الى 20 مليون درهم ا واكثر رغم ان مساحة المدينة وساكنتها أقل لكننا نطمح الى ترشيد التكلفة والسعي الى ان تكون اقل من 23 مليون كما هو الحال في التجربة الحالية. مع تقديم الشكر لمكتب الدراسات على شروحاته مشيرا الى ان التحيين لايمس جوهر دفتر التحملات الذي هو اصلا تسهر عليه الوزارة الوصية والذي يتم تحيينه في كل مرة ونحن نرحب بكل التحيينات التي قد يعرفها هذا الدفتر. وهناك مجهودات من طرف السيد الرئيس من اجل التسريع بهذه الصفقة حتى لانقع في اي مشكل خاصة وان مدة العقد الحالي قد شارفت على الانتهاء مؤكدا ان التعديلات تهدف الى تجويد دفتر التحملات وثمان تلك التفصيلات الواردة في الدفتر والتي تهدف إلى تقوية آليات المراقبة والتتبع والقويم. مؤكدا انه لم يتم حذف اي فصل هناك فقط تدقيق وتفصيل مهم مجددا شكره لمكتب الدراسات على انجازه دراسة الجدوى وكذا ملاحظات المعارضة من اجل المزيد من متابعة هذا الموضوع الهام وتحسين شروط تنزيله

محمد توفيق الشاوش : اشار في بداية تدخله الى اهمية الموضوع مؤكدا على ضرورة احترام المسطرة القانونية وبكون التعديلات تمس الجانب المالي والدليل في ذلك مقتضيات المادة 10 وما شملها من تحيين. مشدا على تحسين الصفقة. متسائلا عن تاريخ فتح الاظرفة ويجب ان يتلائم مع تاريخ مصادقة المجلس على دفتر التحملات.

عبد المجيد أمين : بدوره اشار الى اهمية الموضوع وبكون التدبير المفوض لقطاع النظافة احيانا يفشل ارتباطا بدفتر التحملات في ضل تواجد بعض الفصول التي تحدث بعض الضبابية والارتباك وان التعديلات التي تحدث عنها مدير الدراسات في عرضه تمس التركيبة المالية للصفقة ومنها ذلك التعديل الذي يعطى للمجلس تغيير مسار جمع النفايات والتعديل الوارد في الفصل 9 و12. كل ذلك يعطى وضعية الهشاشة بين المجلس والشركة وله تأثير على الجانب المالي

مصطفى الزباخ : بدوره اشار إلى أهمية قطاع التدبير المفوض في قطاع النظافة وانعكاسه على الساكنة. من هنا جاء التدخل العاجل درءا لكل التحديات رغم ملاحظات البعض التي تشير الى

عدم احترام المسطرة المعتمدة في حين ان العرض الذي قدمه السيد مدير مكتب الدراسات واضحاً بخصوص ان تحيين سلطات الرقابة لا يمس جوهر دفتر التحملات رغم الادعاءات التي تدعي ان هناك تحريف وغيره في حين هناك احترام للمنهجية المتبعة وانه بعد مصادقة المجلس يأتي دور السلطات تم اعلان الصفقة بحكم استعجالية الموضوع ويمكن تدارك الوضع واتخاذ كل ما هو ممكن قانونياً . ومن جهة اخرى ومن خلال اعمال مقارنة بين دفتر التحملات السابق والحالي هناك فرق شاسع . مؤكداً على ان المجلس حريص على احترام القانون وحريص على صيانة مصلحة الساكنة ووضعها فوق اي اعتبار وحالياً هناك اقبال ثمانية شركات على صفقة المجلس الحالي في حين كانت هناك شركتين فقط في التجربة السابقة وبالتالي هذا يدل على احترام مبدأ التنافسية واحترام تكافؤ الفرص . ورجوعاً الى صياغة دفتر التحملات هناك دائماً تعديلات تقوم بها وزارة الداخلية في مجال تدبير قطاع النظافة بهدف التجويد ولا ينبغي التعاطي بشكل سياسي مع هذا الملف وكون مسار تدبير الملف عادي وطبيعي .

سعيد القزدار : أكد على أهمية تدبير قطاع النظافة عن طريق التدبير المفوض متسائلاً عن مسؤولية حدوث خلل في هذا الملف وتداعياته وبالتالي ستم اللجوء الى السيد الرئيس ثم السيد عامل الاقليم مشيراً الى ان رئيس المجلس تكلف بالمهام الملقاة على عاتقه وسبق وان دعى الى لقاء تواصل مع الجميع اثناء مرحلة صياغة دفتر التحملات للملازمة الاشكالات المطروحة لكن المعارضة لم تحضر اللقاء التواصل . مندداً بالترشق عبر مواقع التواصل الالكتروني منها الى ضرورة عدم التعاطي مع الملف بطابع سياسي لان الامر يهم مصلحة المدينة والساكنة . مطلباً من مكتب الدراسات القيام لكل ما يلزم من اجل ضمان حقوق الساكنة حتى لا نقع في التجربة المنصرمة حيث تتصل الشركة من كل مطالب الساكنة بدعوى انها غير واردة في دفتر التحملات . وبالتالي تم نقل هذه المعاناة الى مكتب الدراسات وتمت مطالبتهم بايجاد حلول قانونية لمجمل التحديات التي يمكن ان تطرح مستقبلاً . وقد تم تكليف مكتب الدراسات بانجاز مهامه وتمت المصادقة على دفتر التحملات وتم رفعه للسلطات المعنية . والتحيين الذي تم من طرف السلطات لا يمس الجوهر ويهدف الى تقوية جانب المجلس للدفاع عن مطالب الساكنة . مجدداً رفضه للاتهامات المتداولة في الاعلام مؤكداً تصديه لكل المحاولات التي قد تمس بنزاهة الصفقة . وحالياً الامور تمر بكل سلامة مع الحرص على سلامة المسطرة القانونية المتبعة والتحيينات لاتمس الجوهر وتصب في مصلحة المدينة .

رشيد صبار : أكد بدوره ان ملف التدبير المفوض لقطاع النظافة لا ينبغي التعاطي معه بمنطق سياسي . خاصة وانه اذا ما قدر الله وقعت إشكالات في مجال نظافة المدينة فان السلطات هي من سوف تواجه الوضع بحكم انها مسؤولة عن الصحة والسكينة والأمن العام . مشيراً الى ان الجيل الجديد من دفتر التحملات الذي اعدته وزارة الداخلية استحضر مجمل الاشكالات التي عرفت المدن التي مرت بتجربة التدبير المفوض لقطاع النظافة وبناء على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات وتقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . ومكتب الدراسات قام مشكوراً باعداد دراسة جدوى تضمن مجمل ملاحظات المدلس والمستجدات التي عرفت المدينة مساحة وتعداد للسكان وتحديد عدد من المجالات التي سوف يتم تغطيتها بالمقابر والسكة الحديدية . مع الحرص على ترشيد التكلفة المالية . مؤكداً انه لا يوجد تعديل في بنود دفتر التحملات فقط هناك تحيين لا يمس الجوهر والملاحظات تصب في مصلحة ساكنة المدينة . ومن جهة اخرى هناك جدل قانوني بين ذوي الاختصاص بخصوص المسطرة المتبعة في اطار التدبير المفوض . والرئيس قام بنشر الصفقة تبعاً للمسطرة وبناء على تأشير السلطات واذن وزارة الداخلية . وفي احترام للمسطرة القانونية المتبعة .

احمد بكور : في بداية تدخله هنا السيد سعيد خيرون على حصوله على نائب رئيس الجهة متمنيا ان يصب ذلك في مصلحة المدينة .وبخصوص دفتر التحملات فانه وفق الصيغة المحينة للجيل الجديد من دفتر التحملات والذي هو خلاصة لتجربة عدد من المدن بالمملكة التي عاشت التجربة ونجم عنها عدد من الاختلالات وبالتالي فان ملاحظات سلطات الرقابة وتحيين دفتر التحملات هدفه تحصين مكتسبات الساكنة وحماية المجلس حاليا ومستقبلا.ومن الاحسن تأجيل الصفقة الى حين المصادقة النهائية على دفتر التحملات واتخاذ جميع الاحتياطات والتعديلات المناسبة على دفتر التحملات لصيانة حقوق الساكنة وتفادي كل المشاكل مستقبلا.

خالد المودن: اوضح ان القوانين المنظمة للتدبير المفوض تنص على مسطرة التنافس للحصول على الصفقة وفق المسطرة القانونية المتبعة وضرورة إخضاعها للتنافس بين الشركات . ومن جهة اخرى اكد على ضرورة احترام مبدأ الإشراف موضحا انه لم تتم مناقشة دفتر التحملات داخل اللجنة لعدم توفر الوثيقة محل الدراسة وتم عرض دفتر التحملات مباشرة على الجلسة في غياب الوقت الكافي للتمعن والدراسة. وبالتالي لا ينبغي لوم المعارضة كونها لا تقدم مقترحاتها لأنه لا يتم توفير الإطار المناسب لذلك. وبخصوص الادعاء بان الكلفة المالية سوف تكون اقل فلا يمكن الاقرار بذلك لان العقدة لم تتم بعد حتى نعرف قيمتها الحقيقية أما الكلفة المالية التقديرية فلا يمكن الاستناد عليها. مؤكدا انه مع الترشيد ومع تقديم الخدمات بكلفة اقل ولكن لا ينبغي استباق الأحداث. مؤكدا ان تدخلات المعارضة مسؤولة داخل دورات المجلس وهي غير معنية بكلام خارج هذا السياق. وان من يوجه الرسائل للمسؤولين يتحمل مسؤولية توقيعهم. مع الاشارة الى ان اعادة النقطة للمجلس للتداول بخصوصها عمل محمود ويهدف الى تصحيح الوضع. كما يجب تصحيح اعلان الصفقة طبقا للمسطرة القانونية المتبعة ويجب تقبل كل الملاحظات ما دام الهدف هو تحصين هذه الصفقة. وبخصوص استبعاد السياسة في هذا الملف يتطلب ضمان حقوق اليد العاملة في قطاع النظافة حتى لا تبقى رهينة للاستغلال الانتخابي وغيره وضمان استقرارها المهني طبقا للقانون.

وبعد نهاية المداخلات وقعت مشادات كلامية ثم تشابك بالأيدي بين المستشار يونس شقور و احد المواطنين المتابع للدورة . وقد تدخلت السلطة وأعادت الجلسة الى سيرها العادي .
عبد السلام البياتي : أكد على ضرورة تثمين الموارد العاملة بقطاع النظافة من خلال احداث عقود طويلة الامد للعمل بالشركة المفوض لها وضمان كافة الحقوق المكفولة في قانون الشغل .

رشيد صبار : أوضح ان رئيس المجلس توصل برسالة من السيد عامل الإقليم بتاريخ 29 أكتوبر وانه طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي للجماعات تمت المطالبة بإدراج هذه النقطة في جدول الأعمال ونقط آخر متسائلا انه في نفس الوقت كانت خرجة الزميل المستشار خالد المودن في موضوع النقطة. ومن جهة أخرى تطرق إلى موضوع تدبير اليد العاملة في قطاع النظافة أكد ان هناك اجهزة خاضعة للحكومة موكول لها مراقبة وتتبع هذا المجال وفي مقدمتهم وزارة التشغيل ومفتشية الشغل .

السيد الرئيس : قدم السيد الرئيس شكره العميق لكل المتدخلين الذين اعتبر تدخلاتهم قيمة مضافة لاغناء النقاش حول هذه النقطة المهمة التي تتعلق بتحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة. بعد ذلك اعطى الكلمة للسيد مدير الدراسات لتقديم توضيحات في الموضوع.

مدير مكتب الدراسات

أشار في بداية تدخله أنه كمدير لمكتب الدراسات معروف لدى كافة السلطات ويتحمل كامل المسؤولية الناجمة عن دراساته وأعماله القانونية وتواجهه هنا لازالة كل المغالطات وتقديم كل التوضيحات التقنية المتعلقة بالموضوع. مثلاً دفتر التحملات يتحدث على أن الشركة ملزمة بنقل النفايات الى المطرح. وبالتالي فكيفية تجميع النفايات غير مدققة في دفتر التحملات وهذا شأن الشركة التي يمكن أن تقدم طريقة وعدد ذلك المهم أن الهدف هو إزالة جميع النفايات بالمدينة وتنظيفها كاملة ونقلها الى المطرح. مقترحات الشركة يتم تداولها في العقدة وبالتالي فما هو أساسي ومهم هو ما هو وارد في دفتر التحملات الذي يلزم الشركة بتنظيف المدينة مائة في المائة ولا يهم عروضها وعدد مساراتها بل والزام الشركة على تنظيف حتى الشوارع المحدثة بعد العقدة واثاء سريان العقد. وهذه الملاحظة تضمن حقوق الجماعة. وبخصوص مسار دفتر التحملات أوضح أنه بعد مصادقة المجلس على دفتر التحملات ادخلت السلطات الاقليمية توضيحات في بعض النقط وفيما بعد ارتأت وزارة الداخلية أن تلك الملاحظات لا تمس جوهر دفتر التحملات. كما أشار الى أن وزارة الداخلية قامت باعداد صيغ لدفتر التحملات من الجيل الجديد وبخصوص دفتر التحملات المطروح على المجلس فقد تم ابداء الرأي بخصوصه من طرف الوزارة المعنية. وبخصوص الملاحظة التي تتعلق بالبند العاشر والتي يتم الادعاء بأنها سيكون لها وقع مالي على العرض فإن التحيين يشير الى اجراء مفاوضات منصوص عليها في العقدة وفي الملاحق والتحيين يشير الى أن المطرح قد يفتتح بعد ثلاث سنوات من مدة سريان العقد وذلك تفاديا لأي لبس قد يقع مستقبلا

السيد الرئيس: ثم السيد الرئيس مجمل التحيينات التي قامت بها سلطة الرقابة على دفتر التحملات معتبرا الى أن المجلس يحتاج الى كل المبادرات الهادفة الى تقديم النصح للمجلس قصد تحسين عمله وتقويته. كما أن رئاسة المجلس دعت الى لقاء تواصل حول الموضوع مع فعاليات المجتمع المدني والمهتمين لتدارس مجمل القضايا المتعلقة بالتدبير المفوض لقطاع النظافة واشكالاته وتطلعات الساكنة ولم تحضر المعارضة الى فعاليات ذلك اللقاء. علما أن المجلس حريص على ترسيخ المقاربة التشاركية والتشاور مع المجتمع المدني وقد تم التنويه بذلك من طرف المسؤولين. مؤكدا أن التحيين الذي قامت به وزارة الداخلية يصب في مصلحة الساكنة وقيمة مضافة لكناش التحملات. وأنه رجا للوقت تم نشر الصيغة وأن السيد العامل راسل المجلس لاطافة نقط الى جدول أعمال الدورة الاستثنائية ومنها المصادقة على تحيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة. علما أننا اتهمنا بالتحريف والفساد وغيرها من التهم علما أن المجلس لم يقم بأي تعديل والجهات المعنية كما جاء في التوضيحات المقدمة سلفا هي من قامت بذلك. المجلس تقبل تلك الملاحظات لأنها موضوعية ومعقولة وتصب في مصلحة المدينة ولو كانت غير ذلك لرفضها المجلس لأننا نعمل في إطار دولة المؤسسات ومن هنا تقدم بالشكر الجزيل لسلطات الرقابة على المساعدة والتعاون. كما أوضح أنه لا ينبغي اعطاء امثلة بالتجارب الفاشلة كاسفي والدار البيضاء بل الحث عن التجارب الناجحة كما أوضح أن هناك فرق شاسع بين دفتر التحملات الذي اعدده المجلس الحالي والسابق. بحيث أن حي أولاد احمد سوف يستفيد من حملات النظافة يوميا وباقي الأحياء الهامشية علاوة على تنظيف المقبرة والحدائق والسكة الحديدية مع الحرص على تجويد الخدمات والترشيد في الميزانية.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها

النقطة المتعلقة بالمصادقة على تعيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض

لقطاع النظافة.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية نونبر 2019 بتاريخ 07 نونبر 2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه وبعد الدراسة والمصادقة على المصادقة على تعيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 26

عدد الأصوات المعبر عنها: 26

عدد الأعضاء الموافقين: 18

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البيهاسي - صيكونك - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - هانم شمعون - سعيد القزدار منير اغلو طت - محمد الدامون - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - أحمد بكور - السعيد بوفنار - العزيز الغرباوي .

عدد الأعضاء الراضين : 8 وهم السادة : سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - عبد المجيد امين - محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيخ - محمد التجاني - سعاد برحمة .

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على تعيين كناش التحملات الخاص بالتدبير المفوض لقطاع النظافة.

كاتب المجلس

رئيس المجلس الجماعي

رشيد صبار

محمد السيمو

- النقطة الثامنة -

المصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة
قبالة المسجد الأعظم.

في بداية النقطة اشار السيد الرئيس إلى أهمية النقطة باعتبار ان الهدف منها هو صيانة الذاكرة التاريخية وتعريف الأجيال القادمة بالتاريخ العريق لوطنهم والتصدي لكافة أشكال الاحتلال ولاسيما الغزو البرتغالي للمغرب وانتصار المغاربة الكبير في معركة الملوك الثلاثة. ويكون منزل القائد السفيناني احتضن جثة الملك سيبيستان وبعد ذلك تم تسليم الجثة الى البرتغاليين بدون فدية مما يدل على الشيم النبيلة للمغاربة على مر العصور.

ويكون المجلس الجماعي اتخذ هذه المبادرة استجابة للمجتمع المدني والباحثين والمؤرخين ليكون مركزا لصيانة الذاكرة التاريخية بعد ذلك تم إعطاء الكلمة لنائب رئيس الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتلاوة محضر اللجنة

محمد الدامون

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها بتاريخ 07 نونبر 2019، وبناء على برقية السيد عامل إقليم العرائش المتعلقة بإدراج نقطة بجدول أعمال الدورة الاستثنائية،

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة 01 نونبر 2019 على الساعة الثانية عشر بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

8- المصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

9- المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد : محمد الدامون نائب رئيس اللجنة، وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة.
- مصطفى الزياخ : عضو اللجنة.
- خالد المودن : عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- سعيد القزدار : عضو مستشار
- محمد الزهري : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الأشقم : مدير مصالح الجماعة
- محمد الزكراوي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- محمد السعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبية الدعوة، مذكرا بموضوع الاجتماع الذي يأتي في إطار الإعداد للدورة الاستثنائية لشهر نونبر 2019 كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول أعمال اللجنة. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة بـ:

8- المصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

تفضل السيد نائب رئيس اللجنة بإعطاء الكلمة للسيد :

عبد السلام الأشقم : في كلمته أوضح للحضور أن لجوء الجماعة الى مسطرة الكراء مردها ليونة وبساطة الإجراءات المسطرية المتبعة، بالإضافة إلى وجود اتفاق بين مالكي العقار والجماعة.

بعد ذلك تناول الكلمة للسيد :

محمد الزكراوي : (عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية)

قدم بطاقة تقنية حول البناية المراد كرائها، حيث أوضح من خلال مداخلته أن البناية المراد كرائها تتعلق بمنزل مكون من طابق سفلي و طابق علوي، ذات الرسم العقاري رقم 36/18598 و الواقعة قبالة المسجد الأعظم بالقصر الكبير وأن ملكيتها التامة تعود لكل من السيد عبد القادر الرحالي الدكالي وزوجته السيدة مليكة بنيغش. وتبلغ مساحتها 105 متر مربع.

وفي هذا السياق ومن أجل توضيح المزيد من النقاط المتعلقة بالموضوع أوضح السيد :

خالد المودن :

من خلال كلمته طالب بوجوب تأهيل البناية السالفة الذكر حتى ترقى إلى مستوى البنايات التاريخية و ذلك بإيلائها الاهتمام والعناية اللازمة، كما أوضح للحضور بأن الحل الأفضل يبقى هو اللجوء إلى تقنية الاقتناء بعيدا عن سلك مسطرة نزع الملكية، كما أضاف أن السومة الكرائية مبالغ فيها، مطالبا بإعادة التفاوض مع المالكين من أجل تخفيض السومة الكرائية، كما طالب بأن تكون عقدة الكراء طويلة الأمد، وهو الأمر الذي عقب عليه السيد :

رشيد صبار :

من خلال تدخله، وبعد أن شكر جميع الحاضرين على الجهودات القيمة التي يقوم بها المجلس الجماعي في مجال حفظ الذاكرة التاريخية والعناية بالمآثر التاريخية العتيقة بالمدينة، ليؤكد للسادة أعضاء اللجنة أن الهدف الذي تسعى وتصبوا إليه الجماعة هو القيام بخطوة استباقية من أجل صيانة واسترجاع تلك المعالم التي تشكل إحدى الروافد الثقافية العريقة للمدينة.

كما تساءل عن نوعية العقد المبرم مع مالكي البناية موضوع الكراء فيما طالب بإعداد التزام مع صاحب الملك يرخص فيه للجماعة بحق التصرف في تغيير المعالم و الهدم و البناء بكل حرية و طبقا للمساطر و القرارات المعمول بها في هذا الإطار.

وفي الأخير، أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة المتعلقة بكراء البناية الثانية مقرر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان، الواقعة قبالة المسجد الأعظم، مع تسجيل تحفظ السيد خالد المودن على ثمن السومة الكرائية الذي اعتبره مبالغاً فيه.

بعد ذلك فتح السيد رئيس المجلس باب المداخلات :

خالد المودن : استهل مداخلته بكونه لا يمكن إلا أن يثمن أي مبادرة تهدف إلى تثمين الموروث الحضاري للمدينة وحفظ الذاكرة التاريخية للأجيال اللاحقة. خاصة وأن عدد من المعالم التاريخية اندثرت بهذه المدينة العريقة وبالتالي من حيث مضمون النقطة فهو يساندها لكن لا ينبغي اللجوء إلى الكراء بل إلى مسطرة الاقتناء والسعي إلى إرجاع هذه البناية إلى وضعيتها المعمارية الأصلية. كما طالب في نفس السياق إلى التدخل لاسترجاع المدرسة المرينية المحاذية للمسجد الأعظم لأنها تستحق الاهتمام وكان لها إشعاع علمي منذ عهد المرينيين إلى بداية القرن الحالي.

محمد التجاني : في نفس سياق المداخلات السابقة نوه بالمبادرة مطالبا باقتناء البناية بدل كرائها لأنه سيتم استثمار مبالغ مهمة في تهيئة هذه البناية وبالتالي طالب بضمها بشكل نهائي إلى ممتلكات الجماعة وتخصيصها للهدف الثقافي المحدد لها

يونس شقور : نوه بمبادرة الاهتمام بالمازل المتواجدة بالمدينة العتيقة التي لها قيمة تاريخية. لكن طالب باللجوء إلى مسطرة الاقتناء بدل الكراء

محمد سعيد اشليحة : طالب برفع سقف التطلعات وجعل هذه البناية تحضى بالتسجيل كمعلمة وطنية ومطالبة وزارتي الثقافة والداخلية بالتدخل لدعم مشروع تهيئتها خاصة وأن معركة الملوك الثلاثة لها إشعاع وطني ودولي والسعي لبلورة رؤية لتنمية السياحة بالمدينة والعمل على اقتناء هذه البناية التاريخية

سعيد قزدار : ثمن هذه النقطة مطالبا بدوره باللجوء إلى مسطرة الاقتناء سواء هذه البناية والأخرى التي بجاورها خاصة وأنه سيتم استثمار مبالغ مهمة لتهيئة هذه البنايات حتى تتحول إلى مركز ثقافي لحفظ الذاكرة وإدراج هذا المكان ضمن البنايات المصنفة لدى وزارة الثقافة

عبد السلام البياتي : ثمن هذه المبادرة مطالبا بالتفكير في كيفية الإشراف على هذه المعلمة بعد تهيئتها مطالبا بأن يتم ذلك عبر جهات لها خبرة في المجال التاريخي والتنشيط الثقافي. منها بأن إعادة ترميم وتهيئة هذه البناية يجب أن يتم وفق المعايير المعمارية المتبعة في إعادة ترميم البنايات التاريخية.

حسن الحسناوي : دعم التوجه القاضي باقتناء البناية. مشيراً إلى أن أصحاب الملك يرفضون عملية البيع وبالتالي اضطرت الجماعة للجوء لعملية الكراء. هناك تصور هندسي أعده المهندس البرتغالي يهدف إلى إقامة متحف يحفظ الذاكرة التاريخية للمدينة عموماً

مصطفة الزياخ: ثمن مداخلة محمد اشليحة الداعية الى رفع السقف المتعلق بتمثين البناية وجعلها معلمة تاريخية وطنية مطالبا من السيد الرئيس العمل في هذا الاتجاه وبالتالي سيكون ذاك مدخلا لتأسيس بنية تحتية للسياحة الثقافية اعتبارا لما تزخر به المدينة من اراث حضاري عريق . مؤكدا ان المجلس يهدف بالفعل الى اقتناء البناية مستقبلا . والسعي الى مواصلة تصنيف عدد من المواقع الأثرية كتراث وطني وصل عددها حاليا الى تسعة معالم ذات قيمة تاريخية

رشيد صبار : اعتبر ان الاهتمام بهذه البناية يعتبر نقطة من بحر ما اشتغل عليه المجلس الحالي في مجال تمثين التراث التاريخي للمدينة والسعي للنهوض به وجعله اساس لتنمية ثقافية سياحية مستقبلا . داعيا الى تضافر جهود جميع مكونات المجلس أغلبية ومعارضة للعمل في هذه الواجهة وتدعيم المبادرات في هذا الاتجاه خاصة وان المدينة لا تتوفر على بنية صناعية لدعم اقتصادها رغم انها عاصمة حوض اللوكوس ولكنها تتوفر على رصيد حضاري وتاريخي يمكن استثماره في مجال التنمية المحلية عبر دعم السياحة الثقافية والسياحية والعمل على ذلك مستقبلا . وان هذه النقطة كراء البناية التي احتضنت جثمان الملك البرتغالي تأتي تنزيلا لاتفاقية توأمة مع مدينة لاغوس وفي إطار الدبلوماسية الموازية والعمل المشترك للترقي بالتراث المشترك للمغرب والبرتغال كما ثمن مبادرات المجتمع المدني التي اشتغلت على هذه الأرضية . كما ساند التوجه المناهض باقتناء البناية والسعي الى تهيئتها لتصبح متحفا مقدما شكره الى السيد رئيس المجلس وعامل الاقليم ووزير الثقافة على سهرهم على تسجيل اربع معالم تاريخية بالمدينة كتراث وطني ومواصلة العمل على عدد من المعالم مستقبلا . مجددا تقديره لرئيس المجلس الحالي على تخصيص مبالغ مالية مهمة في دعم المجال الثقافي والتاريخي ومنها اقتناء الارض المجاورة لسور الموحدين واقتناء دار بنجلون .

خالد المودن: أشار الى ان تمثين الرصيد الحضاري للمدينة يتضمن العديد من المجالات وفي هذا السياق وصونا للذاكرة التاريخية للمدينة ينبغي الاهتمام بضريح يوجد بالمقبرة المجاورة لحي بلعباس والمسمى بضريح سيدي بوضريسة وكون هذا الضريح يحتضن قبر احد المشاركين في معركة وادي المخازن ولعب دورا هاما في التعبئة بخصوصها . داعيا الى الاهتمام بهذه المعلمة وإعادة الاعتبار لها بما يخدم الاهداف التي يعمل الجميع عليها والمتعلقة بالارتقاء بالارث الحضاري للمدينة.

عبد السلام البياتي : اشار الى انه في اطار صيانة الذاكرة التاريخية وانعاش المجال السياحي والثقافي دعى الى الاهتمام بالمعلمة التاريخية المسماة بضريح بلعباس والتي تعتبر مزارا لليهود المغاربة المتواجدين في العالم . وقد كانوا يزورونها لكن لأسباب معينة توقفت هذه العملية . داعيا الى التواصل مع ممثلي اليهود المغاربة وحثهم على ادراج زيارة الضريح ضمن المزار السياحي المعتمد لديهم والذي يضم قرية اسجن بنواحي وزان وغيرها .. وكون تلك الزيارة تضم عدد مهما من اليهود المغاربة وبالتالي سيساهم ذلك في التنمية السياحية للمدينة وإعطاء إشعاع دولي لها لما لهذه الطائفة من نفوذ وقدرات اقتصادية مهمة .

السيد الرئيس : اعتبر ان المجلس الحالي اشتغل بقوة على المجال الثقافي وان ذلك سوف يسجله التاريخ بكل اعتزاز . وبخصوص البناية والاشكالات المتعلقة بالكراء والاقتناء فقد تمت الإشارة اليها في مداخلة كل من السيدين الحسنوي والزياخ . وانه تقرر الكراء من اجل الإسراع بعملية تهيئة هذه البناية . وغدا انشاء الله سوف تتم معاينة البناية بحضور السيدة السفيرة الوفد القادم من البرتغال كما سوف تتم مراسيم تدشين لاغوس بمدينة القصر الكبير كما انه في المستقبل سوف

تتم زيارة مدينة لاغوس من اجل اطلاق اسم مدينة القصر الكبير على احد شوارع لاغوس البرتغالية.

بعد ذاك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتم التصويت بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر.

مقرر عدد 217 / 1465 بتاريخ : 07 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بتاريخ 07 نونبر 2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه وبعد الدراسة والمصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 26

عدد الأصوات المعبر عنها: 26

عدد الأعضاء الموافقين: 25

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - حسن صيبيكوك - عبد الله امباركي - سعيدة بوعشة - الهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد المجذوب محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - السعيد بوفنار - العزيز الغرياوي - سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - عبد المجيد امين - محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيخ - محمد التجاني - سعاد برحمة

عدد الأعضاء الراقضين : واحد وهو السيد : احمد بكور

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة التاسعة

المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

في بداية النقطة أعطى السيد رئيس المجلس الكلمة لنائب رئيس اللجنة رئيس الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتلاوة محضر اللجنة

محمد الدامون

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها بتاريخ 07 نونبر 2019، وبناء على برقية السيد عامل إقليم العرائش المتعلقة بإدراج نقطة بجدول أعمال الدورة الاستثنائية،

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الجمعة 01 نونبر 2019 على الساعة الثانية عشر بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة ب:

8- المصادقة على كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

9- المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

وقد ترأس هذا الاجتماع السيد : محمد الدامون نائب رئيس اللجنة، وحضره من أعضاء اللجنة السادة:

- رشيد صبار : عضو اللجنة.
- مصطفى الزباخ : عضو اللجنة.
- خالد المودن : عضو اللجنة

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس السادة:

- سعيد القزدار : عضو مستشار
- محمد الزهري : عضو مستشار

وحضره من الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الاشقم : مدير مصالح الجماعة
- محمد الزكراوي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية
- محمد السعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.

افتتح رئيس اللجنة بالنيابة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تلبيةهم الدعوة، مذكرا بموضوع الاجتماع الذي يأتي في إطار الإعداد للدورة الاستثنائية لشهر نونبر 2019 كما قدم الإطار العام لمجمل النقاط المدرجة بجدول أعمال اللجنة. بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة نقطة جدول الأعمال المتعلقة بـ:

9- المصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم

جثمان الملك البرتغالي سيبستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

في البداية تناول الكلمة السيد نائب رئيس اللجنة، بتلاوة محضر اجتماع اللجنة الإدارية للخبرة المنعقد بتاريخ 2019/10/31، المتعلق بتحديد ثمن كراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبستيان الواقع قبالة المسجد الأعظم، حيث قام بتقديم موجز لمضمون المحضر و الذي أوضح من خلاله لجميع الحاضرين أن اللجنة الإدارية للخبرة وبعد اطلاعها على التصاميم الطبوغرافية للبناية المذكورة ثم الاتفاق على تحديد ثمن الكراء الشهري للبناية في 3500.00 درهم.

وبعد المناقشة، أوصت اللجنة بالمصادقة على النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم.

بعد ذلك فتح السيد رئيس المجلس باب المداخلات

يونس شقور : اشار في بداية تدخله انه لا توجد في مدينة القصر الكبير سواء في الاحياء العتيقة او غيرها بناية قيمتها الكرائية 3500 درهم وبالتالي فهذا عيب، وعار وما هو الهدف من ذلك مناديا بسلوك مسطرة نزع الملكية مطالبا بالحفاظ على المال العام.

خالد المودن : طالب بمراجعة السومة الكرائية في اتجاه تخفيضها منبها الى انه لم يطالب بنزع الملكية أثناء انعقاد اللجنة كما هو وارد في محضرها وبالتالي وجب التصحيح.

محمد التجاني : أوضح انه من حيث المبدأ فهو مع صيانة الذاكرة التاريخية للمدينة. مطالبا بالبحث عن اتفاقيات شراكة مع بعض القطاعات الحكومية مثل وزارة الثقافة وغيرها من أجل تمويل عملية اقتناء المنازل المعنية بالموضوع او اللجوء لمسطرة نزع الملكية اذا تطلب الامر ذلك ما دام الهدف واضحا.

عبد السلام البياتي : اعتبر ان تلك المنازل لا تقدر بثمن اعتبار لقيمتها التاريخية وان السومة الكرائية قليلة ويجب إنصاف أصحاب الملك لاسيما وانه من المقرر ان تتحول تلك البناية الى متحف

سعيد القزدار : ساند موقف الأغلبية بخصوص كراء البناية مسجلا ان مبلغ السومة الكرائية مكلف لميزانية الجماعة مطالبا السيد الرئيس بالبحث عن مصادر تمويل واجبات الكراء عن طريق وزارة الداخلية مثلا

حسن الحسناوي : استهل مداخلته ان هذا المنزل يختلف عن باقي البنايات المجاورة له اعتبارا لقيمته التاريخية وأصحاب الملك يعلقون آمالا كبيرة على ذلك ويعرفون اهمية منزلهم من الناحية التاريخية خاصة وان هناك من اتصل بهم وحاول ثنيهم على كراء المنزل للجماعة وانه بذلت مجهودات لإقناع أصحاب المنزل للقيام بعملية الكراء لفائدة الجماعة خدمة للمدينة. علما ان

تحديد القيمة الكرائية لا يحددها المجلس بل اللجنة الإدارية للتقويم وفق المسطرة القانونية الجاري بها العمل.

مصطفى الزباخ: اوضح ان هذه البناية ليست عادية بل لها قيمة تاريخية وبالتالي فارتفاع السومة الكرائية نابع من هذا المعطى. وتحديد السومة الكرائية يتم وفق الاجراءات القانونية المتبعة عن طريق لجنة التقويم. مضافا الى ان عدد من المدن المغربية عرفت ارتفاعا في القيمة المالية لمنازلها العتيقة وانه من الممكن مستقبلا ان ترتفع القيمة المالية للمنازل المتواجدة بالمدينة القديمة بالقصر الكبير اعتبارا لأهميتها الأثرية. مؤكدا ان الهدف الأساسي الذي يستغل عليه المجلس الحالي هو تثمين الموروث التاريخي والتأهيل السياحي للمدينة مستقبلا داعيا الى البحث عن مصادر للتمويل عبر الاتفاقية مع وزارة الثقافة وغيرها.

رشيد صبار: ثمن موقف الاغلبية مؤكدا ان القيمة التاريخية للبناية والهدف المخصص لها هو من تحكم في تحديد سومتها الكرائية مقدما شكره للجنة التقويم التي يرئسها السيد الباشا. معتبرا ان الثمن بسيط مقارنة مع القيمة الحضارية للبناية سيما وان الضرورة اقتضت ضم البنايتين المجاورتين معا من اجل تنزيل مشروع إقامة متحف تاريخي للمدينة. مع التوصية على التفكير في اقتناء البناية مستقبلا

السيد الرئيس: شكر الجميع على تدخلاتهم مؤكدا بدوره ان البناية ليست عادية وانما لها قيمة تاريخية مهمة. وان المجلس بذل مجهودات متواصلة من اجل الحصول عليها والتفاوض مع أصحاب الملك وانه ربحا للوقت تقرر اللجوء الى مسطرة كراء البناية لتنزيل المشروع المخصص لها بتعاون مع مدينة لاغوس البرتغالية. ويمكن اللجوء الى مسطرة نزاع الملكية اذا تطلب الأمر ذلك صونا لمصلحة المدينة وحفاظا على الذاكرة التاريخية. وبخصوص التمويل فهناك اتفاقية متعددة الأطراف تهدف الى تثمين الموروث السياحي موضوع التداول في النقطة المقبلة ويمكن استثمارها في هذا الموضوع.

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التداول فتمت المصادقة عليها بالأغلبية المطلقة للاعضاء الحاضرين.

مقرر عدد 1466/218 بتاريخ: 07 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم
جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بتاريخ 07
نونبر 2019:

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد الدراسة والمصادقة على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان
الملك البرتغالي سيبيستيان الواقعة قبالة المسجد الأعظم

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 25

عدد الأصوات المعبر عنها: 17

عدد الأعضاء الموافقين: 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - مصطفى الزباخ - عبد السلام البياتي - عبد الله
امباركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون
- محمد المجذوب - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - السعيد بوقنار - العزيز الغرياوي - .

عدد الأعضاء الراضين : واحد وهو السيد : احمد بكور

عدد الأعضاء الممتنعين : 8 وهم السادة : سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - عبد المجيد امين -
محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيخ - محمد التجاني - سعاد برحمة .

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة
على محضر لجنة التقييم المتعلق بكراء البناية الثانية مقر تسليم جثمان الملك البرتغالي سيبيستيان
الواقعة قبالة المسجد الأعظم

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

النقطة الأولى

تحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير و جماعة السواكن.

في بداية النقطة أعطى السيد الرئيس الكلمة للسيد محمد المجدوب لتلاوة محضر اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية.

محمد المجدوب:

بدعوة من رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية، وفي إطار الإعداد لأشغال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم الخميس 07 نونبر 2019، عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 23 أكتوبر 2019 على الساعة الثانية زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة بـ:

- 1- تحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير و جماعة السواكن.
- 2- الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

حضرها هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة:

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة.
- سعيد القزدار : عضو اللجنة.
- حسن الحسنوي : عضو اللجنة.

و نظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة، تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 24 أكتوبر 2019 على الساعة الثانية زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأسه السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة :

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة.
- حسن صيكونك : عضو اللجنة.
- سعيد قزدار : عضو اللجنة.

كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس كل من :

- محمد الطيب الشاوي : عضو مستشار.
- يونس شقور : عضو مستشار.

و من الموظفين الجماعيين :

- عبد السلام الأشقم : مدير المصالح.
- محمد السعيد الزيني: عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات..

افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب و الشكر للسادة الحاضرين على تلييتهم الدعوة مذكرا بالإطار العام للنقط المدرجة ومدى أهميتها.

بعد ذلك انتقلت اللجنة لدراسة النقطة المتعلقة بـ :

1-تحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين

السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير وجماعة السواكن.

في سياق نقاش مقتضيات الاتفاقية، تمت الإشارة إلى انسحاب بعض الشركاء نظرا لعدم الوفاء بالتزاماتهم إزاء الاتفاقية و بالتالي فقد تم تسجيل انخفاض على مستوى المبلغ الاجمالي المخصص لدعم هذا المشروع نتيجة انخفاض مساهمات الأطراف المتعاقدة.

و في الأخير أوصت اللجنة بالمصادقة على نقطة تحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش و القصر الكبير وجماعة السواكن.

إدراج الاتفاقية

المملكة المغربية



اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر
الكبير وموقع السواكن

2019

بين الموقعين أسفله:

- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي ممثلة في شخص السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
- وزارة الثقافة والاتصال ممثلة في شخص السيد الوزير الثقافة والاتصال
- عمالة إقليم العرائش ممثلة في شخص السيد عامل الاقليم، والمشار إليها فيما يلي "بإقليم العرائش"
- مجلس إقليم العرائش، ممثل في شخص السيد رئيس المجلس، والمشار إليه فيما يلي "مجلس إقليم العرائش"
- مجلس جماعة العرائش ممثل في شخص السيد رئيس المجلس، والمشار إليه فيما يلي "جماعة العرائش"
- مجلس جماعة القصر الكبير، ممثل في شخص السيد رئيس المجلس، والمشار إليه فيما يلي "جماعة القصر الكبير"
- مجلس جماعة السواكن، ممثل في شخص السيد رئيس المجلس، والمشار إليها فيما يلي "جماعة السواكن"
- وكالة إنعاش وتنمية الشمال والمشار، ممثل في شخص السيد المدير العام، إليها فيما يلي "وكالة إنعاش وتنمية الشمال"

ديباجة

اعتبارا للتوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى تأهيل النسيج الحضري العتيق للمملكة بشكل متناسق ومتوازن من أجل الارتقاء به إلى مستوى تطلعات الساكنة، وفق رؤية شمولية تهدف بالأساس إلى تحسين ظروف عيش الساكنة وتوفير فرص الشغل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.83 في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛

وبناء على القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85 في 20 من رمضان 1436 (7 يوليو 2015)؛

بناء على مقرر مجلس إقليم العرائش المتخذ خلال دورته بتاريخ.....

بناء على مقرر مجلس جماعة العرائش المتخذ خلال دورته بتاريخ.....

بناء على مقرر مجلس جماعة القصر الكبير المتخذ خلال دورته بتاريخ.....

بناء على مقرر مجلس جماعة السواكن المتخذ خلال دورته بتاريخ.....

ومن هذا المنطلق وفي إطار مخطط " التراث والموروث الثقافي" الذي يروم إرساء أرضية للإشعاع الثقافي للمغرب، تم وضع برنامج مندمج لتنمية السياحة الثقافية والصناعة التقليدية كبرنامج طموح للتطوير السياحة بالمدن العتيقة.

بناء على مقتضيات قانون المالية لسنة 2019 وخاصة بند ميزانية وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي المخصص للمساهمة في المشاريع المواكبة للنهوض بقطاع السياحة؛

واعتبارا لبرنامج إعادة تأهيل المدينة العتيقة للقصر الكبير؛

تم الاتفاق على ما يلي:

" اتفاقية شراكة من أجل تـثـمـيـن مـديـنتي العـرـانـش والقـصـر الكـبـير و مـوقـع السـواكـن "

المادة 1: موضوع الاتفاقية الخاصة

تهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد محتوى الصيغ والشروط المتعلقة بتمويل وإنجاز برنامج ترميم المدن العتيقة بكل من العرائش والقصر الكبير (إقليم العرائش).

المادة 2: محتوى البرنامج

يهم البرنامج، موضوع هذه الاتفاقية، إنجاز الدراسات وتنفيذ الأشغال المتعلقة بالمشاريع المدرجة في الملحق لهذه الاتفاقية والتي تتمحور خاصة حول:

- الإرشاد والإعلام السياحي
- التشوير السياحي للمدارات
- ترميم المواقع الأثرية
- إعادة تأهيل والترميم السياحي للمعالم الأثرية
- أحداث مراكز لتأويل للتراث
- الترميم السياحي للساحات العمومية
- الترميم السياحي للبنىات القديمة
- دعم الايواء السياحي الاصيل

المادة 3: إنجاز تمويل البرنامج

تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج بـ 53 مليون درهم. وسيتم إنجازه عبر المساهمات المالية للشركاء التاليين:

- وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي: 23 مليون درهم؛
- وزارة الثقافة والاتصال : 10 مليون درهم؛
- وكالة إنعاش وتنمية الشمال : 10 مليون درهم؛
- مجلس إقليم العرائش : 3,5 مليون درهم؛
- مجلس جماعة العرائش : 3 مليون درهم؛
- مجلس جماعة القصر الكبير : 3 مليون درهم؛
- مجلس جماعة السواكن : 0,5 مليون درهم؛

المادة 4: الجدولة الزمنية لدفع مساهمات الشركاء:

سيتم دفع المساهمات المالية من قبل الشركاء لفائدة صاحب المشروع المنتدب، حسب الجدول أسفله في الحساب البنكي الخاص بالبرنامج الوارد في المادة 7 أدناه، بطلب من هذا الأخير وذلك حسب وضعية تقدم البرنامج وحاجياته من التمويل، وبعد موافقة اللجنة المتتبع المشار إليها في المادة 10 أدناه.

المجموع	المساهمات المالية للشركاء (مليون درهم)			الشركاء	
	2021	2020	2019		
20	-	-	20	الشركة المغربية للهندسة السياحية *	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
3	1	1	1	قطاع الصناعة التقليدية	
10	6	4	-		وزارة الثقافة والاتصال
10	1	3	6		وكالة إنعاش وتنمية الشمال
3,5	1	1	1,5		مجلس إقليم العرائش
3	1,5	1,5	-		مجلس جماعة العرائش
3	1,5	1,5	-		مجلس جماعة القصر الكبير
0,5		0,5			مجلس جماعة السواكن
53	12	12,5	28,5		المجموع

* تلتزم وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي برصد المساهمة المالية الخاصة بقطاع السياحة عبر تحويلها للشركة المغربية للهندسة السياحية. وسيتم إبرام اتفاقية خاصة بين الشركة المغربية للهندسة السياحية، وكالة إنعاش وتنمية الشمال " من أجل تحديد كيفية وأليات تفعيل الدفوعات.

المادة 5 : صاحب المشروع

تبعاً لهذه الاتفاقية المتعلقة بإنجاز وتمويل البرنامج، فإن صاحبة المشروع هي وكالة إنعاش وتنمية الشمال.

المادة 6: صاحب المشروع المنتدب

بموجب هذه الاتفاقية، تعين عمالة إقليم العرائش كصاحبة المشروع المنتدبة وتلتزم بضمان إنجاز جميع العمليات التي تدخل في إطار إنجاز البرنامج طبقاً للقوانين والضوابط الجاري بها العمل، وكذا باقي المعايير الفنية.

كما يمكن لوكالة إنعاش وتنمية الشمال، توكيل هيئة أخرى في إطار الاشراف المنتدب لإنجاز المشروع أو جزءا منه وذلك في إطار اتفاقية شراكة خاصة يتم ابرامها في هذا الشأن مع الهيئة المعنية.

المادة 7: حساب بنكي خاص

تقوم وكالة إنعاش وتنمية الشمال بفتح حساب بنكي خاص بالخرينة الجهوية لتدبير البرنامج، يسمح بتحديد كل المعاملات المالية المتعلقة بإنجازه من حيث الموارد والمصاريف، منها على الخصوص تغطية مصاريف الدراسات التقنية والهندسية وكذا الأشغال اللازمة لإنجاز كل مكونات البرنامج.

عند تقديم طلبات الإفراج عن المساهمات المالية للشركاء المتعاقدة، تقوم وكالة إنعاش وتنمية الشمال بتقديم نسخة من الحساب البنكي الخاص.

المادة 8: الجدولة الزمنية لإنجاز البرنامج

سيتم إنجاز البرنامج في أجل 48 شهرا ابتداء من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل كل الأطراف المعنية.

المادة 9 : التزامات الشركاء

الشركاء	الالتزامات
وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	- المساهمة في تمويل البرنامج - تحويل المساهمة المالية لفائدة وكالة إنعاش وتنمية الشمال من أجل إنجاز البرنامج طبقا للجدولة المحددة بالمادة 4
وزارة الثقافة والاتصال	- المساهمة في تمويل البرنامج - دعم وتسهيل إنجاز مشاريع البرنامج التي ستنجز في العقارات التابعة لها - تتبع إنجاز البرنامج في إطار اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم.
مجلس إقليم العرائش	- المساهمة في تمويل البرنامج - تحويل المساهمة المالية لفائدة وكالة إنعاش وتنمية الشمال من أجل إنجاز البرنامج طبقا للجدولة المحددة بالمادة 4 - تأطير الساكنة المعنية من أجل الانخراط الفعلي في إنجاز المشروع

- تتبع انجاز البرنامج في إطار اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم.	
- المساهمة في تمويل البرنامج - تحويل المساهمة المالية لفائدة وكالة إنعاش وتنمية الشمال من أجل إنجاز البرنامج طبقا للجدولة المحددة بالمادة 4 - تسريع وتيرة منح رخص البناء والإصلاح والهدم المتعلقة بمشاريع البرنامج ككل - تسوية الوضعية العقارية لمشاريع البرنامج - تأطير الساكنة المعنية من أجل الانخراط الفعلي في إنجاز المشروع - تتبع انجاز البرنامج في إطار اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم.	جماعة القصر الكبير
- المساهمة في تمويل البرنامج - تحويل المساهمة المالية لفائدة وكالة إنعاش وتنمية الشمال من أجل إنجاز البرنامج طبقا للجدولة المحددة بالمادة 4 - تسريع وتيرة منح رخص البناء والإصلاح والهدم المتعلقة بمشاريع البرنامج ككل - تلتزم بتسوية الوضعية العقارية لمشاريع البرنامج - تأطير الساكنة المعنية من أجل الانخراط الفعلي في إنجاز المشروع - تتبع انجاز البرنامج في إطار اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم.	جماعة العرائش
- المساهمة في تمويل البرنامج - تحويل المساهمة المالية لفائدة وكالة إنعاش وتنمية الشمال من أجل إنجاز البرنامج طبقا للجدولة المحددة بالمادة 4 - تسريع وتيرة منح رخص البناء والإصلاح والهدم المتعلقة بمشاريع البرنامج ككل - تلتزم بتسوية الوضعية العقارية لمشاريع البرنامج - تأطير الساكنة المعنية من أجل الانخراط الفعلي في إنجاز المشروع - تتبع انجاز البرنامج في إطار اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم.	جماعة السواكن
- المساهمة في تمويل البرنامج - إعداد الدراسات الهندسية والتقنية والتنفيذية للبرنامج	وكالة إنعاش وتنمية

" اتفاقية شراكة من أجل تثمين مدينتي العرائش والقصر الكبير و موقع السواكن "

- فتح حساب لتدبير البرنامج تدون فيه جميع المداخل والمصاريف المتعلقة بالبرنامج. - فتح حساب بنكي خاص بالبرنامج بالخرينة الجهوية يسمح بتحديد كل المعاملات المالية المتعلقة بإنجاز كل مكونات البرنامج من حيث الموارد والمصاريف. - إبرام العقود والصفقات المتعلقة بالدراسات والأشغال طبقا للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل. - تتبع إنجاز الأشغال المبرمجة في إطار البرنامج. - إعداد ورفع تقرير كل ثلاثة أشهر حول سير تنفيذ البرنامج إلى اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم للبرنامج.. - إعداد تقرير نهائي للبرنامج عند نهاية الأشغال مع حصر الحسابات المالية المرتبطة به ورفعها إلى اللجنة المحلية لتتبع البرنامج. - موافاة اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم عند نهاية إنجاز المشروع وحصر الحسابات المرتبطة به بالكشوفات النهائية للحسابات وبتقرير نهائي وتقييمي للعمليات المنجزة.	الشمال
---	--

بالنسبة لمشروع دعم الايواء السياحي وإعادة تأهيل بعض الفنادق المدرجة في الملحق، سيتم إعداد وتوقيع اتفاقيه خاصة بين وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي من جهة، وعاملة اقليم العرائش من جهة أخرى من أجل تحديد آليات تفعيل وتمويل هذا المشروع.

المادة 10 : الإشراف والتتبع والتقييم

تحدث لجنة محلية للإشراف وتتبع وتقييم البرنامج، برئاسة السيد عامل اقليم العرائش بعد التوقيع على هذه الاتفاقية. وتتكون هذه اللجنة المحلية من ممثلي الأطراف المتعاقدة والشركة المغربية للهندسة السياحية، بالإضافة لممثل عن كل إدارة أو أي شخص ترى اللجنة المحلية حضوره ضروريا لأشغالها.

وتعقد اللجنة المحلية اجتماعاتها وجوبا مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل، وكلما دعت الضرورة لذلك. وتعهد سكرتارية هذه اللجنة لعمالة اقليم العرائش.

ويسند إلى هذه اللجنة المحلية:

- السهر على احترام الالتزامات من لدن الشركاء وتنفيذ بنود هذه الاتفاقية،
- تتبع تقدم دراسات وأشغال المشاريع ومكونات البرنامج موضوع هذه الاتفاقية
- الفحص والمصادقة على نتائج الدراسات المتعلقة بالبرنامج
- تتبع عمليات تحويل الاعتمادات من طرف المتعاقدين والبحث في دفع المساهمات المالية للشركاء
- الفحص والمصادقة على تقارير تقدم الأشغال المشفوعة بالتقارير المالية

" اتفاقية شراكة من أجل تهيئة مدينتي العرائش والقصر الكبير و موقع السواكن "

• المصادقة على تقرير إنهاء أشغال البرنامج مشفوع بالتقرير النهائي للوضعية المالية للبرنامج.

• إعداد ورفع تقرير كل ستة أشهر حول سير تنفيذ البرنامج إلى الشركاء وتقييم البرنامج.

• رفع توصية عند الاقتضاء بتعديل الاتفاقية

• إعادة برمجة الاعتمادات الفائضة من محور إلى محور آخر حسب الحاجيات المعبر عنها.

• المصادقة على عملية المراجعة المالية والتقنية للبرنامج

• إبداء رأيها عند الاقتضاء في جدوى تعديل الاتفاقية

• المصادقة على تقرير إنهاء البرنامج وعلى نتائج افتتاحه

• التقرير في مجمل أمور الأحكام والتوصيات الواجب اتخاذها لاحترام الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاقية الموقعة

وتعد سكرتارية اللجنة تقرير حول مدى تقدم البرنامج عند نهاية كل اجتماع، اعتمادا على التقارير المقدمة من طرف وكالة إنعاش وتنمية الشمال وتحيله على كل الشركاء.

المادة 11 : حصر حساب البرنامج

عند انتهاء أشغال البرنامج وحصر وضعيته المالية النهائية، وفي حالة تحصيل فائض سيتم إعادة برمجته من طرف اللجنة المحلية للإشراف والتتبع والتقييم لإنجاز عمليات تكميلية أو مماثلة بالمدينة العتيقة للعرائش و القصر الكبير، مع التأكيد على ضرورة الحرص على عدم تجاوز التكلفة الاجمالية المخصصة للبرنامج.

المادة 12 : افتتاح البرنامج

بعد انتهاء أشغال البرنامج سيتم افتتاحه من قبل المفتشية العامة لوزارة المالية، من أجل التأكد من تنفيذ البرنامج طبقا لمقتضيات الاتفاقية وحصر وضعيته المالية النهائية. ويتم توجيه نسخة من التقرير النهائي للافتتاح إلى كل الأطراف المتعاقدة.

المادة 13: سريان مفعول الاتفاقية

يبدأ العمل بهذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ التوقيع عليها من طرف جميع الأطراف، وتبقى سارية المفعول إلى حين الانتهاء من إنجاز الأشغال المرتبطة بالبرنامج وحصر وضعيته المالية النهائية بناء على التقرير النهائي للافتتاح.

وقعت ب.....، في.....

اتفاقيه شراكة من أجل تـثمين مدينتي العرائش والقصر الكبير وموقع السواكن

وقعها:

السيد وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي	السيد وزير الثقافة والاتصال
السيد عامل إقليم العرائش	السيد رئيس مجلس إقليم العرائش
السيد رئيس المجلس الجماعي للعرائش	السيد رئيس المجلس الجماعي للقصر الكبير
السيد رئيس المجلس الجماعي السواكن	السيد المدير العام للشركة المغربية للهندسة السياحية
السيد المدير العام لوكالة إنعاش وتنمية الشمال	

المرفقات

" اتفاقية شراكة من أجل تنمية مدينتي العرائش والقصر الكبير و موقع السواكن "

برنامج عمل العرائش مع مساهمات الشركاء (بملايين الدراهم)

المشروع	مجموع الاستثمار (م.د.)	وزارة السياحة والثقافة والجواري والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي		وزارة الاتصال والثقافة و الاتصال	وكالة زمامش وتنمية الشمال	مجلس الأقاليم	جماعة العرائش	جماعة القصر الكبير	جماعة السواكن
		قطاع الصناعة التقليدية	قطاع السياحة						
التمتين السياحي لمساحات التحرير و سوق الصغير و الصدر الأعظم فوق باب البحر (جبهة، توحيد واجهات و مضلات المقاهي و المطاعم ، انارة مشهية، اكشاك للمأكولات السريعة و لعرض الصناعة التقليدية، ...)	4	0,5	1		1	0,5	1		
خلق مركز لتأويل التراث و تمكين برج اليهود	4		0,5	1,5	1		1		
تحويل حصن النصر (برج التلقا) إلى معرض للفن المعاصر	3,5			1,5	1		1		
التشوير السياحي (لوحات التوجيه و التأويل، و لوحات تفاعلية)	0,5		0,5						
تشوير خارج الموقع	2		0,5		1,5				
دعم إعادة تأهيل و تمكين بعض البنيات و المنازل القديمة و تحويلها لدور الضيافة و الإيواء السياحي الاصيل	4,5		3		1,5				
مجموع العرائش	18,5	0,5	5,5	3	6	0,5	3	0	0

" اتفاقية شراكة من أجل تمكين مدينتي العرائش والقصر الكبير و موقع السواكن "

برنامج عمل القصر الكبير مساهمات الشركاء (بملايين الدراهم)

المشروع	مجموع الاستثمار (د.م)	وزارة السياحة و النقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي		وزارة الثقافة و الاتصال	وكالة إشعاع وتنمية الشمال	مجلس الأقاليم	جماعة العراش	جماعة القصر الكبير	جماعة السواكن
		قطاع الصناعة التقليدية	قطاع السياحة						
كشف للإرشاد والإعلام بالمدينة العتيقة للقصر الكبير	1,5		1					0,5	
التثمين السياحي للمساحات العمومية داخل المدينة العتيقة للقصر الكبير	3	0,5	1		1			0,5	
تشوير خارج الموقع	2		1		0,5			0,5	
إعادة تأهيل والتثمين السياحي للمعالم الأثرية للقصر الكبير	11		5,5	2	1,5	0,5		1,5	
انارة مشهديه لبرج الباشا و باب المعسكر القديم	1,5		1			0,5			
خلق مركز لتأويل التراث	5		1	2	0,5			1,5	
دعم وتثمين بعض البنايات والمنزل العتيقة قصد تحويلها لدور الضيافة والايواء السياحي الاصيل	4,5		3,5		1				
مسار التأويل السياحي بالمدينة العتيقة للقصر الكبير	5,5		3		0,5				
التشوير السياحي والغورية للمسار	0,5		0,5						
لوحات ثقافية	0,5		0,5						
تقوية الانارة	1,5		1,5						
توحيد وتنسيق الواجهات للمحلات التجارية ومحلات الصناعة التقليدية بالمدينة العتيقة	2	2							
تحسين البنية الحضارية (مرافق النظافة، الأثاث و التجهيزات الحضارية، ...)	1		0,5		0,5				
مركز تأويل لذاكرة معركة واد المخازن	5		1	3		1			
مجموع القصر الكبير	28	2,5	12,5	5	3,5	1,5	0	3	0

" اتفاقية شراكة من أجل تثمين مدينتي العراش والقصر الكبير و موقع السواكن "

السواكن مع مساهمات الشركاء (بملايين الدراهم)

المشروع	مجموع الاستثمار (م.د.)	وزارة السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي			وزارة الثقافة والاتصال	وكالة أبحاث وتنمية الشمال	مجلس الإقليم	جماعة العرائش	جماعة القصر الكبير	جماعة السواكن
		قطاع الصناعة التقليدية	قطاع الصناعة	قطاع السياحة						
تهيئة ساحة لاستقطاب وتنظيم العروض المخددة لذكرى معركة الملوك الثلاثة لواء المخازن قصر الحراسة، مراب، ترصيف، قضاء العروض،	2	1					0,5			0,5
بناء نصب تذكاري معركة واد المخازن بمركز الساحة (mémorial)	1	0,5			0,5					
ترميم وتأويل المباني التذكارية للملك عبد المالك السعدي والملك سيديستيان	1,5	0,5			0,5		0,5			
تأهيل وتجهيز المكتبة التاريخية بالموقع	1				0,5		0,5			
تهيئة وتشوير مسار ذاكرة معركة الملوك الثلاثة لواء المخازن	0,5				0,5					
التشوير داخل وخارج الموقع (من قصر الكبير الى موقع المعركة)	0,5					0,5				
مجموع السواكن	6,5	2	0		2	0,5	1,5	0	0	0,5

المجموع العام

0,5	3	3	3,5	10	10	3	20	53	المجموع العام
-----	---	---	-----	----	----	---	----	----	---------------

" اتفاقية شراكة من أجل تشييد مدينتي العرائش والقصر الكبير و موقع السواكن "

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

خالد المودن:

سجل في بداية تدخله أسفه بعدم تحصين مساهمات عدد من الأطراف التي انسحبت من الاتفاقية. بعد ذلك لاحظ الى ان هناك خلل في توزيع المساهمات المالية الواردة في برنامج عمل القصر الكبير المتضمن في الاتفاقية ، حيث طالب بأنه كان لزاما على المجلس أن يفتح نقاشا فيها ، مستشهدا بمثال على ذلك بمثال إحداث كشك للإرشاد والإعلام بالمدينة خصص لها مبلغ مليون ونصف مليون درهم هو الاعتماد الذي بدا له مبالغا فيه. و بالتالي اعتبر هناك مشكل في توزيع الاعتمادات. مضيفا أمثله بالمبلغ المرصود لمشروع إنارة مشهدية ببرج الباشا وقوس المعسكر القديم حيث اعتبره شيء ثمين على المستوى الجمالي لكن المبلغ المخصص لتأهيلهما وهو مليون ونصف مليون درهم اعتبره مبالغا فيه كذلك. وبالتالي أكد على ضرورة الاشتغال على برنامج عمل الجماعة لتحقيق التوازن المالي بين عناصره. كما تساءل عن إمكانية البحث عن شركاء آخرين لتعويض النقص الحاصل في المتدخلين ، وفي نفس المضمار أوضح أنه داخل مشروع قانون المالية نجد بأن وزارة الصناعة التقليدية قد خصصت مبلغ 69.1 مليون درهم في إطار برنامج تثمين السياحة و الصناعة التقليدية لمدينتي القصر الكبير و العرائش و هذا يصب في نفس المضمون فيما يتعلق بالتثمين السياحي لمدينتي العرائش و القصر الكبير و جماعة السواكن. مطالبا بفتح النقاش مع الوزارة المعنية في محاولة لإدماج المشاريع ذات نفس الصبغة و التوجه نظرا لتقاطع مجموعة من النقاط حتى نحقق تكامل بين المتدخلين بهدف الخروج بمنتج جيد يعود بالنفع على المدينة عامة.

رشيد صبار:

في البداية تقدم بالشكر للسيد الرئيس و كذا الأغلبية لإثارة هذه النقطة و التي تمت المصادقة عليها خلال احد الدورات السابقة ، كما ذكر بالأساس القانوني للتحيين الذي لحق الاتفاقية الا و هو الإخلال بالتزامات بعض الأطراف ، و كذلك تحيين الاتفاقية و تميمها مع الوضعية الجديدة. بعد ذلك تقدم بملاحظة تتعلق بتسمية الشركاء داخل الاتفاقية مطالبا بتغيير و تحيين أسمائها داخل الاتفاقية، و يتعلق الأمر بوزارة الثقافة و الشباب و الرياضة و وزارة السياحة و الصناعة التقليدية.

عبد السلام البياتي:

في بداية تدخله أوضح ان الأمر يتعلق بتحيين مقرر سبق وان تمت المصادقة عليه. مطالبا بالكشف عن أسماء الشركاء الذين لم يوفوا بالتزاماتهم ، كما طالب في معرض مداخلته بإبعاد الأطراف التي لم تلتزم ببنود الاتفاقية و عدم المناداة عليها مرة أخرى ضمن التزامات جديدة ، و طالب بالبحث عن شركاء حقيقيين و داعمين كوزارة السياحة، وزارة الثقافة مثلا: كما اعتبر مسألة تحيين مقررات تمت المصادقة عليها هدرا للوقت و يجب إعطاء الأهمية للأولويات.

طالب في مستهل كلمته معرفة الأسباب الكامنة وراء عدم التزام هؤلاء الشركاء وتخلفهم و بالمناسبة طالب بإضافة فصل يحدد العقوبات التي يمكن إنزالها على الأطراف المخلة بالتزاماتها إزاء الاتفاقية بدل من العودة إلى التحيين كلما تخلف شريك أو طرف عن الاتفاقية.

الرئيس:

في مستهل مداخلته تحدث عن المبالغ التي ساهمت بها الأطراف داخل الاتفاقية مبرزاً بأن جماعة القصر الكبير هي صاحبة أقل مبلغ وهو 3 مليون درهم في حين أنها هي الطرف الأكثر الاستفادة بمبلغ يقدر بـ 2 مليار و 800 ، وأضاف بأن جماعتي العرائش والسواكن تساهمان بمبالغ كبيرة كبير في مقابل استفادة أقل. ذلك ما اعتبره السيد الرئيس مكسباً ناتج عن المجهودات الجبارة التي يقوم بها لجلب مشاريع تنموية تتمثل في الحفاظ على المعالم التاريخية و الأثرية للمدينة باعتبار هذه البرامج من الأولويات على غرار وزارة السياحة و الثقافة اللذان يوليان هذا القطاع أهمية كبرى ضمن توجهاتهم. كما أودع مبيناً بأن المجلس المسير حقق مشاريع مهمة منها إخراج مهرجان عبد السلام عامر إلى حيز الوجود ، القيام بإصلاح مدرسة ابن خلدون ، إصلاح السوق المركزي و تأهيل الدور الأيلتة للسقوط ، مبيناً أنه من سمات المجلس الحالي هو البحث عن كل إضافة نوعية تعود بالنفع على الساكنة المحلية.

بعد ذلك دعا السيد الرئيس إلى التصويت ، حيث تمت المصادقة على هذه النقطة بإجماع الأصوات المعبر عنها .

وفي حدود الساعة 14:30 رفع السيد الرئيس الجلسة على أن يتم التداول في النقط المتبقية ضمن جدول أعمال جلسته المنعقدة في اليوم الموالي بتاريخ 08 نونبر 2019 وذلك طبقاً لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة السادسة للنظام الداخلي لمجلس جماعة القصر الكبير

مقرر عدد 1467/219 بتاريخ: 07 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بتحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير وجماعة السواكن

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في جلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بتاريخ 07 نونبر 2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه. وبعد الدراسة والمصادقة على تحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير وجماعة السواكن وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 25

عدد الأصوات المعبر عنها: 25

عدد الأعضاء الموافقين: 25

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواوي - مصطفى الزياخ - عبد السلام البياتي - حسن صيحوكوك - عبد الله اماركي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد المجدوب - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري السعيد - بوفنار - العزيز الغرباوي - سعيد خيرون - خالد المودن - يونس شقور - عبد المجيد امين - محمد سعيد اشليحة - محمد اشخيخ - محمد التجاني - سعاد برحمة.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بتحيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير وجماعة السواكن

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي



المملكة المغربية

وزارة الداخلية

ولاية جهة - تطوان الحسيمة

دورة : استثنائية

إقليم العرائش

جلسة : علنية

جماعة القصر الكبير

على الساعة العاشرة والنصف صباحا من يوم الجمعة 2019/11/08 انطلقت بقاعة الاجتماعات بمقر الملحقة الإدارية الرابعة الترتيبات المتعلقة باستئناف أشغال الجلسة الفريدة من الدورة الاستثنائية لشهر نونبر 2019 بفتح سجل الحضور بعد ذلك افتتحت الجلسة تحت رئاسة السيد محمد السيمو رئيس المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير وحضور السيد كريم أنزلي باشا مدينة القصر الكبير ممثلا للسيد عامل الإقليم.

39	العدد القانوني الذي يتكون منه المجلس
39	عد الأعضاء المزاولين مهامهم
19	عدد الأعضاء الحاضرين
لا أحد	عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم

19

الأعضاء الحاضرون:

الصفحة داخل المجلس	السيدات والسادة:
رئيس المجلس الجماعي	محمد السيمو
النائب الأول للرئيس	حسن الحسناوي
النائب الثاني للرئيس	مصطفى الزياخ
النائب الثالث للرئيس	عبد السلام البياتي
النائب الرابع للرئيس	حسن صيكونك
النائب الخامس للرئيس	عبد الله اماركي
النائبة السادسة للرئيس	سعيدة بوعشة
النائبة السابعة للرئيس	إلهام ركع
نائبة كاتب المجلس	فاطمة شعوان
كاتب المجلس	رشيد صبار
عضو مستشار	سعيد القزدار
عضو مستشار	محمد الدامون
عضو مستشار	محمد المجدوب
عضو مستشار	محمد الطيب الشاوي
عضو مستشار	محمد الزهري
عضو مستشار	خالد المودن
عضو مستشار	يونس شقور
عضو مستشار	محمد التيجاني

20

الصفة داخل المجلس

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

عضو مستشار

لا أحد

مدير مصالح الجماعة

رئيس مصلحة شؤون

المجلس، المعلومات والعلاقات العامة

رئيس قسم الجماعات المحلية بالباشوية

عن قسم الجماعات المحلية بالاشوكة

نقطتين التاليتين:

وذلك لدراسة جدول الأعمال التالي المحتوي على النقطتين التاليتين :

2. الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

3 - المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة

أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد.

النقطة الثانية الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

نظرا لعدم استنفاد المجلس دراسة النقط المدرجة بجدول أعمال جلسته الأولى. تقرر استئناف المجلس النقطة الثانية والثالثة المتبقية ضمن جدول أعمال جلسته الثانية المنعقدة في اليوم الموالي بتاريخ 08 نونبر 2019 وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة السادسة للنظام الداخلي لمجلس جماعة القصر الكبير

في بداية النقطة أشار السيد الرئيس إلى أن هذه النقطة تمت إحالتها على المجلس من طرف لجنة التي لم تقم بدراستها و بالتالي قام بإعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي فطرح السيد الرئيس مبدأ التداول حول النقطة من عدمه على المجلس. حيث صادق هذا الأخير بالأغلبية المطلقة لفائدة التداول حول نقطة جدول الأعمال (الموافقون 23 - الرفضون 09).

عدد الأعضاء الموافقون وهم السادة:

محمد السيمو- حسن الحسنواي- عبد السلام البياتي- حسن سيكولث عبد الله امباركي-
سعيدة بوعشة-إلهام ركاع-عرشيد صبار-سعيد القزدار-محمد الدامون-

عدد الأعضاء الرفضون 03 وهم السادة:

-خالد المودن-يونس شقور-محمد التيجاني-

محضر لجنة التنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية

بدعوة من رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية وفي إطار الإعداد لأشغال الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم الخميس 07 نونبر 2019 عقدت اللجنة اجتماعا لها يوم الأربعاء 23 أكتوبر 2019 على الساعة الثانية زوالا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

- 1- تعيين المقرر رقم 1398/150 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية شراكة من أجل التثمين السياحي لمدينتي العرائش والقصر الكبير و جماعة السواكن.
2. الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة:

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة
- سعيد قزدار : عضو اللجنة

• حسن الحسناوي : عضو اللجنة
ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع إلى اليوم الموالي طبقا
للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس، حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس
24 أكتوبر 2019 على الساعة الثانية زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، ترأسه
السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة وحضره من أعضائها السادة :

- محمد المجدوب : رئيس اللجنة
- حسن صيبيكوك : عضو اللجنة
- حسن الحسناوي : عضو اللجنة
- سعيد قزدار : عضو اللجنة
- كما حضره بصفة استشارية من أعضاء المجلس كل من :

- محمد الطيب الشاوي : عضو مستشار
- يونس شقور : عضو مستشار
-

ومن الموظفين الجماعيين السادة :

- عبد السلام الاشقم : مدير المصالح الجماعية
 - محمد السعيد الزيني : عن مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات.
- افتتح رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على
تلبيةهم الدعوة مذكرا بالإطار العام للنقط المدرجة وأهميتها.
بعد ذلك انتقلت اللجنة لتدارس النقطة المتعلقة ب:

2. الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

ثمّن أعضاء اللجنة مبادرة المجلس المتعلقة بإخراج كناش التحملات لدعم الجمعيات الى حيز
الوجود في إطار إرساء حكمة محلية في تدبير هذا المجال مطالبين بعقد اجتماع لتدارس الطلبات
المقدمة من طرف الجمعيات قبل إحالتها الى اللجنة المشار إليها بدفتر التحملات.
بعد ذلك أوصت اللجنة بإحالة النقطة على المجلس قصد التداول بخصوصها
واختتمت اللجنة أشغالها على الساعة الثالثة بعد الزوال.

بعد ذلك فتح السيد الرئيس باب المداخلات

يونس شقور : اشار في مستهل تدخله ان هناك مشكل دائم بخصوص التعاطي مع ملف دعم
الجمعيات وانه منذ انطلاق عمل هذا المجلس لا يتم عرض هذه النقطة على اللجنة ولا يتم توزيع
الوثائق إلا في آخر لحظة علما انه بالأمس انطلقت أشغال الدورة وكان من المفروض ان تسلم تلك
الوثائق وبالتالي فالإصرار على تأخير توزيعها ينم على ان هناك شيئا ليس على مايرام. خاصة وان
استيعاب ما تضمنته اللائحة الموزعة حاليا يحتاج الى وقت لدراستها وتقييمها . وماهي الجمعيات

المقصية وتلك التي استفادت في إطار الزبونية والمحسوبية مع تحميل المسؤولية الكاملة بخصوص صيانة المال العام للجنة التي أشرفت على عملية توزيع الدعم.

محمد التجاني : أكد في مستهل تدخله ان سوف يتكلم بكل واضح محملا المسؤولية لرئيس المجلس ما يحدث بخصوص هذه النقطة من تشنج خاصة وأنها لا تعرض على أنظار اللجنة ومنذ انطلاق عمل هذا المجلس . مما يجعل هذه النقطة لا تحصى بالنقاش المطلوب داخل اللجنة . علما انه يجب التعامل مع جميع مكونات المجتمع المدني بالمساواة والجميع يعرف الجمعيات الفاعلة وغير الفاعلة والجمعيات الحديثة التأسيس وخلفيات ذلك والهدف منه . وانه لا يمكن الدراسة والمصادقة على المعطيات الواردة في لائحة الموزعة على أعضاء المجلس المتعلقة بالدعم في هذا الوقت الوجيز . مسجلا انه استبشر خيرا بإخراج دفتر التحملات الخاص بدعم الجمعيات إلى حيز الوجود للحد من الشبهات المتعلقة بالموضوع لكن يبدو ان دار لقمان ما زالت على عهدا وفق ما يريده الرئيس وليس وفق إرادة المجلس رغم تنبيهنا لهذا الموضوع باستمرار.

خالد المودن : استهل تدخله بالتذكير بالمستجدات القانونية للجماعات الترابية 114/13 التي جعلت اختصاص توزيع الهبات لفائدة الجمعيات من اختصاص المجلس وليس الرئيس . مسجلا انه لحد الان ما زال المنطق السائد هو ان توزيع هذه المنح يباشره الرئيس ضدا على فلسفة وإرادة المشرع وانه يتم الاكتفاء على توزيع لائحة الدعم في آخر لحظة على أعضاء المجلس قصد التزكية فقط . وهذا هو ما يخلق التشنج مشيرا الى انه كان من المفترض ان عملية المصادقة على دفتر التحملات التي تبين بشكل دقيق الأسس التي سوف يبنى عليها الدعم ان تحد من الإشكالات المتعلقة بالموضوع وان تتم دراسة طلبات الجمعية داخل اللجنة ووضع معايير واضحة ودقيقة وتتم المصادقة داخل المجلس . لكن بكل أسف فان المنطق القديم مازال سائدا ولا نعرف الأسس التي تم على أساسها الدعم . وكان من المفروض اضافة خانة في اللائحة الموزعة علينا تحدد عدد الأنشطة المبرمجة ونوعيتها لتبرير حجم الدعم المقدم وكذا لتحديد الالتزامات الملقاة على عاتق الجمعيات حتى يتم التعامل مع دفتر التحملات بكل جدية وفي إطار النجاعة وليس في إطار منطق المحاصصة والمراضاة . كما لاحظ ان اكبر رقم مسجل هو 97 وتم استفادة 83 جمعية فقط متسائلا عن سبب عدم استفادة 14 جمعية رغم انها سجلت طلبها . مسجلا استفادة جمعيات عريقة من مبالغ هزيلة.

عبد الله المبارك : أكد في تدخله ان المجلس تعاظم مع ملف دعم الجمعيات بكل جدية ووفق منطق الحكامة وترشيد المال العام مشمنا مبادرة المجلس الجماعي بإخراج دفتر التحملات إلى حيز الوجود الذي تم على أساسه تقديم الدعم وانه تم فتح باب التسجيل عبر الموقع الالكتروني بكل شفافية امام كافة الجمعيات وان اللجنة المعنية درست الطلبات بكل مسؤولية سواء الرياضية تحت اشراف السيد محمد المجذوب الذي قدم معايير دقيقة ومتكاملة وكذا باقي الجمعيات وانه بعد نقاش عميق ومستفيض وصريح تم وضع معايير الدعم وتحديد المبالغ المحددة لذلك ولم يتم إقصاء أي جهة فقط الجمعيات الحديثة العهد او التي لم تستوفي الشروط القانونية المحددة في كناش التحملات والآجال المعلن عنها . وتم مضاعفة قيمة الدعم لعدد من الجمعيات ومنها جمعية القصور الكلوي وغيرها بدون بكل حيادية وموضوعية ودون تحيز سياسي ووفق الإمكانيات المتاحة مع تقديم الشكر لرئيس المجلس الذي لم يتدخل بتاتا في اشغال اللجنة كما التزمنا بالموضوعية والانصاف.

سعيد القزدار : أوضح أن ملف دعم الجمعيات يشكل مسؤولية كبيرة على المجلس ودفتر التحملات المصادق عليه مؤخرا قد خفف العبء على المجلس من خلاله تسطير عدد من المعايير الموضوعية الدقيقة والقانونية المعتمدة اثناء عملية الدعم. مقدما شكره للقسم الإداري الذي درس جميع الطلبات المقدمة من جانب الملف القانوني واللجنة المحددة في دفتر التحملات تعاطت بكل حيادية مع الموضوع وبدون تحيز للون سياسي كما تم الحرص على إنصاف الجمعيات الرياضية والزيادة في قيمة الضعف كما تمت المطالبة في الزيادة في دعم الجمعية المهتمة بمرضى القصور الكلوي نظرا لما تقدمه من خدمات للفئة التي تهتم بها هذه الجمعية.

عبد السلام البياتي : في بداية تدخله تقدم بالشكر الجزيل للقسم الإداري للجماعة الذي عمل بكل جدية وصرامة في التعاطي مع الملفات المقدمة وفق المسطرة القانونية والآجال المحددة. كما شكر رئيس المجلس الذي لم يحضر أشغال اللجنة المعنية ولم يتدخل بتاتا في سير عملها والتزم الحياد في هذا الإطار. كما شكر كل الاعضاء الذين دافعوا بكل موضوعية على الجمعيات المستحقة للدعم وفق المعايير المحددة وبدون ادنى تحيز سياسي وتم انصاف الجمعيات الرياضية التي تتحمل مصاريف معروفة. مشيرا الى ان ملف دعم الجمعيات يشكل عبئ على المجلس لما يطرحه من تحديات وان اعضاء المجلس تعاطوا بموضوعية مع الملف ولا ينبغي بتاتا التبخيس من المجهودات التي بذلت التي سعت الى انصاف الجميع وفق الامكانيات المتاحة.

سعاد برحمة : تساءلت في تدخلها عن المعايير المعتمدة في تحديد قيمة الضعف والمؤشرات المتعلقة والمبررة لذلك مطالبة بتحديد خانة توضح ذلك ومن جهة أخرى تساءلت عن عدد الجمعيات التي تقدمت بالدعم وكذا الإعلان عن تلقي طلبات الدعم والقيام بكل ما يلزم لتعميمه على الجميع بكل شفافية وفي إطار تكافؤ الفرص وهل المدة كافية لذلك خاصة وان عدد من الجمعيات لم تقدم بطلباتها. وبخصوص طريقة التعاطي مع الملفات يجب التصدي لظاهرة الألوان السياسية وتركيز الجمعيات حسب برنامج عملها وانسجامها مع برنامج عمل الجماعة وكذا مقتضيات كناش التحملات ولا يمكن قبول دعم في حدود 2500 درهم لأنه لا يوجد مشروع جمعية في حدود هذه المبالغ الهزيلة لان توزيع عد من المنح بهذه الطريقة استنزاف للمالية المجلس بل يجب دعم برامج جمعيات معروفة بفعاليتها تقدم مشاريع طموحة تساهم في التنمية المستدامة للمدينة. ومع مراجعة الفصل المتعلق بالمجال الاجتماعي والثقافي نجد تبخيس لعمل عدد من الجمعيات الفاعلة التي خصص لها مبالغ هزيلة بينما استفادت جمعيات أخرى من مبالغ مهمة. كما سجلت أن هناك فصلين بقي فيه 10 مليون سنتيم والآخر 32 مليون سنتيم متسائلة عن كيفية صرف هذه المبالغ .

حسن الحسناوي : في بداية تدخله تقدم بالشكر للقسم الإداري على مجهوداته في تلقي طلبات الجمعيات ودراسة الملفات على المستوى القانوني وترتيبها مشيرا إلى أن المجلس تلقى بطلب 97 جمعية منها 06 جمعيات لم تدفع ملفاتها بشكل كامل وجمعيات أخرى حديثة العهد . منوها بمبادرة احدث كناش التحملات الذي يلزم الجمعيات بتقديم مشاريع محددة علما ان ميزانية المجلس لايمكنها ان تغطي مجمل المشاريع المقدمة من طرف الجمعيات وبالتالي يبقى ان المجلس

يبدع وفق الامكانيات المتاحة. مؤكدا ان الفصل المخصص للقطاع الرياضي عرفا زيادة مما ساهم في الرفع من القيمة المخصصة للجمعيات والفرق الرياضية مطالبا بالزيادة في الفصل المتعلق بالقطاع الاجتماعي والثقافي. خاصة وان هناك جمعيات فاعلة في هذه المجالات وتتلقى دعما دون مستوى أنشطتها المتعددة. كما نوه بالجهودات التي بذلها اعضاء اللجنة التي أشرفت على عملية توزيع الدعم على المجتمع المدني لأنهم حرصوا على السعي لإنصاف الجميع بكل موضوعية وتجرد كما نوه بحيادية رئيس المجلس وعدم تدخله بتاتا في الموضوع.

رشيد صبار: اشار في بداية تدخله ان عملية توزيع المنح على الجمعيات من طرف المجلس تشكل دوما حرجا له لأنه مهما بذل من مجهودات فلا يمكن ارضاء الجميع وتبقى التهمة بالتعاطي السياسي لصيقة بالمجلس الجماعي متمنيا أن تتكلف السلطة كجهة محايدة القيام بهذه المهمة. مؤكدا أن المجلس الحالي قد اتخذ مبادرة هامة تتجلى في المصادقة على دفتر التحملات وتجاوز التعاطي السياسي بملف دعم الجمعيات كما هو سائد في عدد من الجماعات وطنيا. ونحن حريصون على القطع مع الماضي البئيس بخصوص الريع الجمعي وتوزيع الهبات بدون ادنى معايير قانونية وموضوعية وفي هذا الاطار التزم المجلس الحالي بكل شجاعة على تفعيل مقتضيات دفتر التحملات وسهر قسم الشؤون الادارية على ذلك ويحضر تشكيلة اللجنة المنصوص عليها في دفتر التحملات على البث في الطلبات المقدمة بكل موضوعية وبدون تدخل السيد الرئيس مع تطبيق بغض المرونة مع الجمعيات الرياضية التي لا تتوفر على المقر نظرا لصعوبات مالية تعرفها. مع تثمين عمل اللجنة وطبعا الكمال لله تعالى فقط مع إشارة المتدخل في الأخير إلى أن هناك جمعيات فاعلة في المجال الثقافي والاجتماعي لم تتلقى الدعم المالي الكافي رغم أنشطتها الفعالة.

محمد المجذوب: توجه بالشكر الى القسم الإداري على مجهوداته في التعاطي مع ملف دعم الجمعيات كما اشكر أعضاء اللجنة على حضورهم وسعة صدرهم وحرصهم على انجاز مهمتهم بكل مسؤولية مع التأكيد على أهمية مبادرة المجلس في إخراج دفتر التحملات الى حيز الوجود. كما تمت الإشارة إلى أن المجلس أعلن عبر موقعه الإعلامي على فتح باب إيداع الطلبات وتم نشر إعلان للمرة الثانية وعلى الجمعيات ان تتحمل مسؤوليتها في ذلك وانه تم التعاطي بكل صرامة مع مسطرة تلقي الطلبات وفق المسطرة القانونية المعلنة. كما تم الحرص على عدم إقصاء أي جمعية مع الإشارة إلى انه ينبغي مستقبلا مسائلة الجمعيات المستفيدة بخصوص الالتزام بتنفيذ برامجها التي على أساسها استفادت من الدعم. وبخصوص الجمعيات الرياضية تم الرفع من قيمة الدعم والحرص على إقرار مبدأ المساواة خاصة مع الفرق التي لديها نفس الالتزامات وتخوض نفس البطولات. كما تمنى أن يتم الرفع من قيمة الدعم المخصص للجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي مثلا الجمعية المهتمة بالقصور الكلوي والجمعيات المهتمة بالإعاقة.

خالد المودن: ثمن مضمون المداخلات السابقة وخصوصا النقطة المتعلقة بضرورة تقييم برامج الجمعيات التي استفادت من الدعم خاصة وان الدعم أنبنى على التعاقد بين المجلس والجمعية ومستقبلا يجب ان يتضمن جدول دعم الجمعيات خانة تتعلق ببيان الأنشطة المنجزة مع ضرورة ان يتم التداول بخصوص الدعم داخل اللجنة المعنية الدائمة للمجلس. مؤكدا ان اعمال مبدأ التعاقد سوف يقطع مع الريع. مشيرا الى انه لا ينبغي ان يفهم من كلامه انه يبخل من الجهود التي بذلها الاعضاء ولكن لديه ملاحظات على المنهجية وانه لا يمكن ان يتم طرح لائحة الدعم في اخر

لحظة وبدون ان تمر على اللجنة الدائمة التي يحددها القانونية بكل شفافية وبخصوص فتح باب تلقي طلبات الدعم يجب ان يخصص له الوقت الكافي حتى نتجاوز الارتباك لان هذا الامر من صلاحية المجلس .

يونس شقور : أشار الى ان بعض الجمعيات الفاعلة كالأنوار والبلسم لم يتم إنصافها وكذلك الجمعية المهتمة بالقصور الكلوي التي كانت تتلقى دعم في حدود 10 مليون سنتيم وبقي هذا الدعم جامدا رغم ان المرضى تزايد عددهم وبالتالي ينبغي الرفع من قيمة الدعم المخصص لها وبخصوص توضيحات السادة الاعضاء بكون الرئيس لم يشارك ضمن أشغال اللجنة التي اشرفت على توزيع الدعم فانا اسحب الكلام الذي قلته سلفا مع تحميل المسؤولية الكاملة لكل الأعضاء الذين شاركوا في اللجنة بخصوص كل الملاحظات والانتقادات المسجلة في هذا الإطار والمعلن عنها سلفا. وبالتالي ينبغي صيانة المال العام مع ضرورة متابعة الجمعيات التي استفادت من الدعم لاسيما بمبالغ مهمة ومطالبتها بتقديم كشف لأنشطتها.

مصطفى الزياخ : بالنسبة لموضوع دعم الجمعيات هناك من يتعاطى معه بشكل سياسي في حين نحن في المجلس نتعامل بغير ذلك ولكن وفق منهجية واضحة حيث تمت المصادقة على دفتر التحملات سابقا وتم الإعلان على فتح طلبات بكل شفافية وتم دراسة الطلبات من طرف القسم الادراي وفق المسطرة القانونية وتم قبول كل الملفات التي استوفت الشروط المحددة وبالتالي لا يوجد تبخيس او محسوبية كما يدعي البعض بل حرصنا على التعاطي بموضوعية وفق مبدأ الاستحقاق..كما طالب بالرفع من قيمة الدعم المحصص للمجتمع المدني علما ان المجلس يساهم وفق الإمكانيات المتاحة ويصعب الاستجابة لجميع الطلبات المقدمة.

سعاد برحمة : أوضحت في بداية تدخلها ان الميثاق الجماعي 78.00 كان يعطي الحق لرئيس المجلس في دعم الجمعيات بينما القانون التنظيمي 113.14 جعل هذا الاختصاص من حق المجلس الجماعي . وبالتالي فالقيصل هو القانون ومن جهة أوضحت أن هناك حيفا مس عدد من الجمعيات الفاعلة التي تلقت دعما في حدود خمسة آلاف درهم في حين تلقت جمعيات أخرى مبالغ أكبر في حين أنها لا تتوفر على مقر .كما أن هناك جمعيات تقوم بأنشطة وازنة مثل تلك التي تنظم الكرنفال وكذا جمعية فضاء الأندلس التي تلقت جوائز وطنية وازنة تلقت دعما ضعيفا .كما اوضحت ان جمعيات لا تتوفر على مقر تلقت دعما متوسطا وأخرى تتوفر على مقر تلقت دعما ضعيفا.كما أوضحت أن التقرير المالي المقدم يجب ان يكون مبررا بالوثائق .كما اشترت إلى أن آلية التعاقد مع الجمعيات لديها عدد من الضوابط والشركاء وبالتالي ينبغي احترامها. كما أكدت انه من الضروري التواصل مع بعض الجمعيات التي تقوم بأنشطة اجتماعية مهمة وحثها على دفع طلباتها .كما تقدم بعدد من التوصيات ومنها ان يتم فتح باب تلقي الطلبات في بداية السنة .كما طالبت بتنزيل آلية التعاقد وتحديد مجالات معينة سوف يلتزم المجلس بتمويلها.مع تخصيص دعم مهم للجمعيات العاملة في مجال الصحة والإعاقة .

محمد التجاني : أكد أن ملاحظات المعارضة موضوعية .وانه كان من الضروري مناقشة النقطة داخل اللجنة المختصة الدائمة للمجلس لتفادي كل النقاش داخل جلسة الدورة مع الإشارة ان حق

الانتماء السياسي لا يحرم أي جمعية من الاستفادة بقوة القانون . كما اوضح انه لا ينبغي قبول الطلبات المدفوعة خارج التاريخ المحدد ولا ينبغي كذلك دعم الجمعيات الحديثة التأسيس من باب المجاملة فقط بل ينبغي دعم الجمعيات الفاعلة .

السيد الرئيس : اوضح ان رئاسة المجلس حريصة على متابعة كل الملفات بعناية وتكليف ذوي الاختصاص بذلك وفي هذا السياق اوضح أن القطاع الرياضي يتابعه السيد محمد المجدوب رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية البشرية والشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية والقطاع الاجتماعي تتابعه النائبة سعيدة بوعشة والمجال الثقافي النائبة الهام الركع والنائب عبد السلام البياتي كمهندس مشرف على التعمير .

مقدما شكره للجنة التي أشرفت على مهمة توزيع الدعم على الجمعيات ومجهوداتها الدؤوبة في هذا الإطار . وانه تم الحرص على احترام دفتر التحملات و وفق الإمكانيات المتاحة للمجلس . خاصة وان ميزانية الجماعة محدودة . وانه تم الحرص على إنصاف الجميع رغم ان الميزانية المخصصة للدعم بقيت ثابتة على منوال المجلس السابق ويمكن إجراء مقارنة بين لائحة المجلس الحالي والسابق لاستبيان المجهودات المبذولة وانه تم الاجتهاد فقط في الزيادة في الفصل المتعلق بالقطاع الرياضي والبحث عن موارد مالية خارج الجماعة لدعم الأنشطة الثقافية خاصة تمويل مهرجان عبد السلام عامر ومهرجان السماع والمديح صيانة للمال العام وترشيده .

كما بذلت مجهودات لدعم القطاع الرياضي حيث وصل الدعم للنادي الرياضي القصري إلى حدود 40 مليون سنتيم لأول مرة في تاريخ النادي . كما ان هذا المجلس لا يفرق بين الألوان السياسية ويحترم ولا يقصي أي جهة مهما كان انتماءها الحزبي وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص .

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فصدق عليها بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها . وذلك من خلال المصادقة على قائمة الجمعيات والهيئات المقدمة للمجلس للاستفادة من منحة المجلس الجماعي برسم السنة المالية 2019 الموزعة على السادة أعضاء المجلس . بالدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات وفق الجدول التالي :

قائمة الجمعيات والهيئات المقترحة للاستفادة من منحة المجلس الجماعي برسم السنة المالية 2019

الرقم الترتيبي	رقم التسجيل بموقع الجماعة	إعانات الجمعيات الرياضية 20.20 11/10	المنحة المقترحة برسم سنة 2019	ملاحظات
1	3	نادي الاتحاد الرياضي القصري لكرة القدم	20 000,00	بالموافقة
2	6	جمعية آدم لرفع الأثقال وبناء الجسم	8 000,00	بالموافقة
3	12	نادي الشباب الرياضي القصري للدراجات الهوائية	10 000,00	بالموافقة
4	13	جمعية المجد لرياضة كرة القدم	3 000,00	بالموافقة
5	36	نادي الشباب الرياضي القصري لكرة اليد	70 000,00	بالموافقة
6	37	جمعية شباب أولاد احميد لكرة القدم	30 000,00	بالموافقة
7	41	جمعية نادي النصر لكرة القدم داخل القاعة	25 000,00	بالموافقة
8	46	جمعية نادي ابناء المدينة لكرة القدم داخل القاعة بالقصر الكبير	25 000,00	بالموافقة
9	63	جمعية نادي الشباب القصري لكرة القدم داخل القاعة	25 000,00	بالموافقة
10	68	جمعية الأولمبيك الرياضي القصري لكرة القدم	25 000,00	بالموافقة
11	69	جمعية نادي الرجاء الرياضي القصري لكرة القدم	30 000,00	بالموافقة
12	73	جمعية الاشبال لتكوين رياضة كرة القدم	20 000,00	بالموافقة
13	80	نادي لكوس القصر الكبير لكرة السلة	25 000,00	بالموافقة
		(الباقي من فصل الميزانية = 320.000 درهم)	316 000,00	بالموافقة
الرقم الترتيبي	رقم التسجيل بموقع الجماعة	إعانات الفرق الرياضية 20.20 12/10	المنحة المقترحة برسم سنة 2019	ملاحظات
1	8	جمعية أصدقاء الطيور و البيئة بالقصر الكبير	5 000,00	بالموافقة

2	24	جمعية الوفاق للتنمية والرياضة	7 000,00	بالموافقة
3	25	الجمعية الرياضية لبلدية القصر الكبير	10 000,00	بالموافقة
4	27	جمعية الفتح لالعاب القوى بالقصر الكبير	7 500,00	بالموافقة
5	29	جمعية الوحدة لالعاب القوى بالقصر الكبير	7 500,00	بالموافقة
6	31	جمعية لوكوس للحسون الذهبي القصر الكبير	5 000,00	بالموافقة
7	49	جمعية أبناء المدينة للتواصل والتكوين والتنشيط الثقافي والرياضي	6 000,00	بالموافقة
8	52	جمعية الفرس العربي للشطرنج	8 000,00	بالموافقة
9	55	جمعية الامل للتكوين الرياضي والتنمية	4 000,00	بالموافقة
10	71	نادي النجم القصري لكرة القدم	5 000,00	بالموافقة
11	94	جمعية نادي الشمال الرياضي القصري	20 000,00	بالموافقة
12	95	جمعية النادي البلدي لكرة الحديدية	10 000,00	بالموافقة
13	97	جمعية المستقبل للرياضة والتنمية	5 000,00	بالموافقة
		(الباقى من فصل الميزانية = 100.000 درهم)	100 000,00	
الرقم الترتيبي	رقم التسجيل بموقع الجماعة	إعانات لمؤسسات أخرى اجتماعية 20.10 14/10	المنحة المقترحة برسم سنة 2019	ملاحظات
1	5	جمعية الاعمال الاجتماعية للمسنين والمتقاعدين بالقصر الكبير	10 000,00	بالموافقة
2	7	جمعية جسور للتضامن والتنمية	5 000,00	بالموافقة
3	9	جمعية أم البنين للتنمية والدفاع عن حقوق النساء	2 500,00	بالموافقة
4	11	جمعية أمل لمحاربة السرطان بالقصر الكبير	7 000,00	بالموافقة
5	14	جمعية الامل والحياة للتبرع بالدم	2 500,00	بالموافقة
6	19	اتحاد بساط الخير	50 000,00	بالموافقة
7	20	جمعية المبادرة لاعمال الاجتماعية والرياضية والثقافية والبيئية	6 000,00	بالموافقة
8	23	جمعية وادي المخازن لمعالجة مرضى القصور الكلوي المزمن	110 000,00	بالموافقة
9	26	جمعية البلسم لتأهيل المرأة ورعاية الطفولة	3 000,00	بالموافقة

10	28	جمعية الحسن الثاني لانقاذ الضريح	6 000,00	بالموافقة
11	32	جمعية الأنوار النسوية للأعمال الاجتماعية والتربوية والثقافية بالقصر الكبير	5 000,00	بالموافقة
12	38	جمعية يدي في يدك للتضامن الاجتماعي والتنشيط السوسيوثقافي	5 000,00	بالموافقة
13	39	جمعية مدينتي للتنمية والتعاون القصر الكبير	5 000,00	بالموافقة
14	42	جمعية المشعل لتنمية و تأهيل المرأة و رعاية الطفولة	5 000,00	بالموافقة
15	43	جمعية الحياة الخضراء للتربية البيئية والتنمية الاجتماعية	10 000,00	بالموافقة
16	44	جمعية التواصل للأعمال الاجتماعية والثقافية والرياضية	7 500,00	بالموافقة
17	50	الجمعية الوطنية لقدامى المحاربين	4 000,00	بالموافقة
18	53	الفيدرالية اليوسفية لجمعيات الأشخاص ذوي الاعاقة الحركية بالمغرب	9 000,00	بالموافقة
19	56	جمعية الصفاء للتنمية الاجتماعية والثقافية و البيئة	9 000,00	بالموافقة
20	59	جمعية حي الشريعة للتنمية الاجتماعية والرياضة	3 000,00	بالموافقة
21	61	جمعية الأندلس للتربية والثقافة والبيئة	5 000,00	بالموافقة
22	65	جمعية الانبعاث للتنمية و التربية	13 000,00	بالموافقة
23	66	جمعية انبعاث الخير للتنمية البشرية	5 000,00	بالموافقة
24	67	جمعية مجلس دار الشباب الحريزي القصر الكبير	3 000,00	بالموافقة
25	77	جمعية العهد للمرأة الصانعة	18 000,00	بالموافقة
26	78	جمعية نورة للتنمية الاجتماعية والثقافية والبيئية بالقصر الكبير	3 000,00	بالموافقة
27	83	جمعية ضياء الرحمان للتنمية و رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	2 500,00	بالموافقة
28	85	جمعية الأمومة للمرأة و الطفولة	5 000,00	بالموافقة
29	86	الجمعية المغربية للتضامن والتكافل الاجتماعي	5 000,00	بالموافقة
30	87	جمعية أمل الأطفال ذوي صعوبات في التعلم	10 000,00	بالموافقة
31	89	الجمعية الحسنية للتضامن والاعمال الاجتماعية للمتقاعدين من القوات العمومية	5 000,00	بالموافقة
32	90	جمعية المعسكر القديم للثقافة البيئية و التنمية	5 000,00	بالموافقة
33	96	جمعية الابداع للتنمية المستدامة	6 000,00	بالموافقة

	350 000,00	(فصل الميزانية = 350.000 درهم)		
الرقم الترتيبي	رقم التسجيل بموقع الجماعة	مساعداة ودعم الجمعيات 20.10 13/10	المنحة المقترحة برسم سنة 2019	ملاحظات
1	1	جمعية منتدى المجازين بالقصر الكبير	10 000,00	بالموافقة
2	2	الكشفية الحسنية المغربية فرع القصر الكبير	8 000,00	بالموافقة
3	4	جمعية الصداقة للثقافة و التنمية الاجتماعية	3 000,00	بالموافقة
4	10	جمعية مركز الامام ورش للعناية بالقران الكريم	20 000,00	بالموافقة
5	16	جمعية بسمة للثقافة و التنمية	5 000,00	بالموافقة
6	17	النادي المغربي	5 000,00	بالموافقة
7	18	جمعية رحاب النور للثقافة و التنمية	6 000,00	بالموافقة
8	33	الجمعية المغربية للصحافة والاعلام	5 000,00	بالموافقة
9	34	جمعية أناقة للخياطة	3 000,00	بالموافقة
10	35	جمعية هواة الموسيقى الأندلسية والتراث الاصيل	8 000,00	بالموافقة
11	54	جمعية الشباب للتنشيط و التنمية	20 000,00	بالموافقة
12	57	جمعية أحباب الغيوان عن التراث الشعبي للموسيقى	15 000,00	بالموافقة
13	58	جمعية الخضراء للمحافظة على البيئة والتنمية	5 000,00	بالموافقة
14	60	جمعية فضاء الأندلس بالقصر الكبير	15 000,00	بالموافقة
15	62	جمعية شباب المغرب القصر الكبير	10 000,00	بالموافقة
16	75	جمعية أجيالكم لفضاء المعلومات	3 000,00	بالموافقة
17	79	منتدى أوبيدوم للاعلام و التواصل	13 000,00	بالموافقة
18	81	رابطة كاتبات المغرب فرع القصر الكبير	6 000,00	بالموافقة
19	82	جمعية آل سرييف للطقطوقة الجبلية بالقصر الكبير	6 000,00	بالموافقة
20	84	منتدى القصر الكبير للاعلام الالكتروني	9 000,00	بالموافقة
21	88	جمعية منتدى الشمال للثقافة والتنمية	10 000,00	بالموافقة

22	92	جمعية البحث التاريخي و الاجتماعي لمدينة القصر الكبير	15 000,00	بالموافقة
		(فصل الميزانية = 200.000 درهم)	200 000,00	
الترتيب	رقم التسجيل بموقع الجماعة	جمعيات الأعمال الاجتماعية للموظفين 20.10 11/10	المنحة المقترحة برسم سنة 2019	ملاحظات
1	48	جمعية التضامن للنهوض بالأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان الجماعة الحضرية القصر الكبير	330 000,00	بالموافقة
2	64	جمعية الأعمال الاجتماعية لموظفي و عمال بلدية القصر الكبير	20 000,00	بالموافقة
		(فصل الميزانية = 350.000 درهم)	350 000,00	
الترتيب	رقم التسجيل بموقع الجماعة	إعانات مقدمة للمؤسسات الخيرية العمومية 12/10 20.10	المنحة المقترحة برسم سنة 2019	ملاحظات
1	21	الجمعية الخيرية الإسلامية دار الأطفال - دار المسنين -	20 000,00	بالموافقة
		(فصل الميزانية = 20.000 درهم)	20 000,00	

رئيس المجلس الجماعي



مقرر عدد 220 / 1468 بتاريخ : 08 نونبر 2019

النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية نونبر 2019 بتاريخ 07-08 نونبر 2019 .

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.

ويعد الدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

ويعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن صليمة التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 18

عدد الأصوات المعبر عنها: 18

عدد الأعضاء الموافقين: 14

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسنواي - مصطفى الزباخ - حسن صيوكوك - عبد الله مبارككي - سعيدة بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد المجدوب - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري

عدد الأعضاء الراضين : 4 وهم السادة : - خالد المودن - يونس شقور - محمد التجاني - سعاد برحمة.

عدد الأعضاء المتعین : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على توزيع الدعم لفائدة الجمعيات.

مكتب المجلس

رئيس المجلس الجماعي

رشيد صبار

محمد السيمو

النقطة الثالثة

- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد

في بداية النقطة أشار السيد الرئيس إلى أن هذه النقطة تمت إحالتها على المجلس من طرف لجنة التي لم تقم بدراستها و بالتالي قام بإعمال مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي فطرح السيد الرئيس مبدأ التداول حول النقطة من عدمه على المجلس. حيث صادق هذا الأخير بالأغلبية المطلقة لفائدة التداول حول نقطة جدول الأعمال (الموافقون 13 - الرفضون 04).
عدد الأعضاء الموافقون وهم السادة:

محمد السيمو- حسن الحسناوي- -- حسن صيكوك - عبد الله امباركي- سعيدة بوعشرة
إلهام ركاع- رشيد صبار - فاطمة شعوان- سعيد القزدا ر- محمد الدامون- محمد المجدوب - -
محمد الطيب الشاوي- محمد الزهري

عدد الأعضاء الرفضون 03 وهم السادة:

- خالد المودن- يونس شقور- محمد التيجاني- سعاد برحمة

بعد ذلك أعطى السيد رئيس المجلس الكلمة لنائب رئيس اللجنة رئيس الميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتلاوة محضر اللجنة

محمد الدامون

بدعوة من رئيس لجنة الميزانية و الشؤون المالية و البرمجة، في إطار الإعداد لعقد الدورة الاستثنائية المقرر عقدها يوم الخميس 07 نونبر 2019 عقدت اللجنة اجتماعها لها يوم الاربعاء 23 اكتوبر 2019 على الساعة 11 صباحا بمقر الجماعة لدراسة النقطة المتعلقة ب:

3- المصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد

حضر هذا الاجتماع من أعضاء اللجنة

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة
- مصطفى الزباخ : عضو اللجنة

ونظرا لتعذر توفر النصاب القانوني لانعقاد اللجنة تم تأجيل الاجتماع الى اليوم الموالي طبقا للمادة 52 من النظام الداخلي للمجلس .

حيث عقدت اللجنة اجتماعها يوم الخميس 24 اكتوبر 2019 على الساعة 11 صباحا بمقر الجماعة حضره كل من :

- محمد الدامون : نائب رئيس اللجنة
- رشيد صبار : عضو اللجنة
- عبد الله امباركي : عضو اللجنة

ومن الموظفين الجماعيين السادة:

- عبد السلام الاشقم : مدير مصالح الجماعة
- يوسف التطواني : رئيس مصلحة شؤون المجلس والتواصل والمعلومات
- يوسف الغرافي : عن مصلحة الممتلكات والشؤون القانونية

افتتح نائب رئيس اللجنة الاجتماع بكلمة الترحيب والشكر للسادة الحاضرين على تليبيتهم الدعوة ،مذكرا بالإطار العام للنقطة المدرجة وأهميتها ونظرا لعدم التوصل بمحضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة ارضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد فقد أوصت اللجنة لإحالة النقطة على أنظار المجلس .واختتم الاجتماع حوالي الساعة الحادية عشر صباحا -انتهى-

السيد رئيس المجلس :

بعد ذلك قام السيد الرئيس باعطاء توضيحات بخصوص النقطة مبرزاً انه في إطار اهتمام المجلس الجماعي الحالي بتهيئة المناطق الخضراء والنهوض بوضعية الأحياء الهامشية وتحسين ظروف عيش الساكنة تقرر إحداث منطقة خضراء بحي أولاد أحمد مقدما شكره العميق لورثة النية على حسن تفاعلهم الايجابي مع المجلس وخدمة للساكنة .كما ثمن في نفس المناسبة كل المبادرات التي يقوم بها المحسنين لدعم الوعاء العقاري للجماعة ومنها الهبة التي تلقاها المجلس بحي أولاد أحمد لإقامة مركز صحي وأخرى لإقامة مركز للشرطة.

بعد ذلك فتح السيد رئيس المجلس باب المداخلات

يونس شقور : في بداية تدخله قدم الشكر الجزيل لعائلة ورثة النية . وفي نفس السياق طالب بالرفع من ثمن البقعة الأرضية موضوع النقطة اعتبارا لمردوديتها الاقتصادية.

عبد السلام البياتي: قدم شكره للسيد الباشا رئيس لجنة التقويم لان الثمن كان منصفاً انسجاماً مع التوجهات الملكية التي تدعو الى إنصاف المواطن في مجال نزع الملكية .كما تقدم بالشكر الجزيل لعائلة ورثة النية وحسن تفاعلهم وطيب أخلاقهم

رشيد صبار : طالب في بداية تدخله بقراءة الفاتحة على روح الفقيد عبد الهادي الدراز في نهاية اشغال الجلسة بعد ذلك تقدم بدوره بالشكر الجزيل لعائلة ورثة النية على مبادرتهم المتعلقة بتفهم الثمن المحدد للبقعة الارضية موضوع نزع الملكية كما قدم شكره للجنة المشرفة على التقييم التي يرئسها السيد الباشا .مطالباً من كافة ملاك المدينة الانخراط في هذه المبادرات

والتنافس في الخير لتمكين المدينة من الوعاء العقاري خاصة وان المدينة تعاني على هذا المستوى مما يحول دون توطين عدد من المشاريع التنموية.

حسن الحسنوي : أوضح أن هذا الملف من الملفات الأولى التي اشتغل عليها هذا المجلس خاصة وان حي اولاد احميد يعاني من الخصاص الكبير في مجال المناطق الخضراء بحكم انه كان منطقة قروية سابقا وبالتالي اصبح من واجب المجلس الحالي المساهمة في تهيئته الحضريّة. وبالتالي تقرر الاستفادة من البقعة الارضية موضوع النقطة وجعلها فضاء اخضرًا للمصلحة العامة مقدما شكره العميق كذلك على حسن تفهم العائلة المعنية. معتبرا ان هناك جهات من ذوي الاختصاص مؤهلة لتحديد الاثمنة المناسبة. خاصة وانه هناك توجه واضح من اجل انصاف اصحاب الملك الذين يتعرضون لنزع الملكية من اجل المنفعة العامة تنفيذا للتوجهات السامية لصاحب الجلالة في هذا الشأن. وبالتالي فان الحالات المطروحة حاليا تنصف الجميع وتطوي مع التجارب السابقة غير المنصفة. والتمن المطروح للبقعة الحالية مناسب لانها بقعة كبيرة وليست صغيرة وبالتالي فان الثمن ملائم

السعيد القزدار : اعتبر ان هذه النقطة مؤشر على حكمة المجلس لان حي اولاد احميد يفتقر للمناطق الخضراء. داعيا الى السير في هذا الاتجاه وایجاد مناطق خضراء بالحي في المنطقة الاخرى خاصة وان تلك البقعة خصصت كمنطقة خضراء في مشروع التهيئة العمرانية. والمجلس تعاطى بحكمة في الموضوع مقدما شكره لأصحاب البقعة الأرضية وكذا للجنة التقويم التي كانت قراراتها متوازنة. مهنئا ساكنة اولاد احميد على احداث المرفق المزمع احداثه مستقبلا.

الهام ركع : قدمت شكرها الجزيل للمجلس الجماعي على مبادرته مهنئة ساكنة حي اولاد احميد على ذلك. مؤكدة اهمية ما تحقق لهذا الحي في فترة المجلس الحالي سواء على مستوى احداث المرافق وتدعيم البنية التحتية واحداث مركز صحي بحي بلاد الصرصري وتهيئة أزقته. وان هذه الانجازات لن يعرف قيمتها الا من عانى من التهميش والإقصاء لسنوات طويلة خاصة وانها من المدافعين بقوة على تلك الاحياء. مقدمة شكرها الى عائلة ورثة النية على تفاعلهم الايجابي وشكرها العميق لرئيس المجلس وسعيهم لانصاف حي اولاد احميد.

خالد المودن : تقدم في بداية تدخله بالشكر لعائلة النية التي تلاقى مع ارادة ساكنة حي اولاد احميد التي كانت تتطلع الى احداث منطقة خضراء. مشيرا بما ان الامر يتعلق بالتراضي فينبغي اللجوء الى مسطرة الاقتناء بدل مسطرة نزع الملكية. تحقيقا للسرعة والفعالية في تنزيل المشروع

السيد الرئيس : أوضح انه سيعمل على متابعة الموضوع بتعاون مع السلطات. وبخصوص النهوض بحي اولاد احميد فيعتبر من الانشغالات الأساسية للمجلس والحرص على الارتقاء بالوضع المعيشي للساكنة سواء من معالجة مشكل التطهير السائل وایجاد المرافق الأساسية والطبية والادارية وتقريب الإدارة من المواطن واحداث مركز امني علاوة على الطرق والإنارة واحداث عدد من الطرق في عدد من الاتجاهات علاوة على مواصلة مشروع التزود بشبكة التطهير السائل المتعلقة باحياء برطلو حمريّة بلاد الهواري. زملعاب كرة القدم بالعشب وسوق السمك وتهيئة سوق الماشية وسوق

الحبيب ومشروع النقل الحضري علاوة على مشاريع تهيئة الممر السككي العابر لحي اولاد
احميد. مشيرا في نهاية تدخله الى ان كل هذه المشاريع التنموية الهامة التي تخدم المواطن تتم في
ضل الاهتمام والسياسة الرشيدة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الساهر على خدمة الوطن
والمواطن والارتقاء باوضاع البلاد على كافة المستويات

بعد ذلك طرح السيد الرئيس النقطة على التصويت فتمت المصادقة عليها باجماع الأعضاء
الحاضرين.

وقبل رفع الدورة نهائيا على الساعة الواحدة بعد الزوال رفع المجلس الجماعي برقية ولاء واخلاص
إلى السدة العاليتة بالله صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله كما تقدم بالشكر للسيد باشا
مدينة القصر الكبير وأعضاء المجلس واطر الجماعة والحضور على إنجاح أشغال الدورة

مقرر عدد 1469/221 بتاريخ: 08 نونبر 2019
النقطة المتعلقة بالمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة
أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد.

إن مجلس جماعة القصر الكبير المجتمع في الجلسة الوحيدة من الدورة الاستثنائية بتاريخ
07-08-2019:

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات 113.14. وخاصة المادة 43 منه.
وبعد الدراسة والمصادقة على محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة
أرضية في ملك ورثة النية لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني.

وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

عدد الأعضاء الحاضرين: 16

عدد الأصوات المعبر عنها: 16

عدد الأعضاء الموافقين: 16

وهم السادة : محمد السيمو - حسن الحسناوي - حسن سيكوك - عبد الله امباركي - سعيدة
بوعشة - إلهام ركع - رشيد صبار - فاطمة شعوان - سعيد القزدار - محمد الدامون - محمد
المجدوب - محمد الطيب الشاوي - محمد الزهري - خالد المودن - يونس شقور - سعاد برحمة.

عدد الأعضاء الراضين : لا احد

عدد الأعضاء الممتنعين : لا احد

يقرر ما يلي:

صادق المجلس الجماعي بإجماع أعضائه الحاضرين على مقرر النقطة المتعلقة بالمصادقة على
محضر اللجنة الإدارية للتقييم المتعلق بنزع ملكية قطعة أرضية في ملك ورثة النية
لإحداث منطقة خضراء بأولاد أحمد.

كاتب المجلس

رشيد صبار

رئيس المجلس الجماعي

محمد السيمو

الرئاسة



رقم: ٥٤

برقية مرفوعة إلى السيد مستشار صاحب الجلالة

الديوان الملكي بالرباط

بمناسبة اختتام المجلس الجماعي لمدينة القصر الكبير أشغال الدورة الاستثنائية بتاريخ 07
نوفمبر 2019 يتشرف رئيس المجلس الجماعي أصالة عن نفسه ونيابة عن أعضاء المجلس وكافة
سكان المدينة بأن يرفع إلى السدة العلية بالله مولانا أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس
نصره الله آيات الولاء والإخلاص والتشبث المكين بأهداب العرش العلوي المجيد .

حفظ الله مولانا الإمام وأبقاه ذخرا وملاذا لهذه البلاد وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل
مولاي الحسن وبصنوه السعيد مولاي رشيد وكافة الأسرة الملكية الشريفة ، إنه سميع
مجيب

والسلام على المقام العالي بالله.

القصر الكبير في : 08 نونبر 2019

خادم الأعتاب الشريفة

امضاء : محمد السيمو



72 92

جماعة القصر الكبير (Commune de Ksar el kahir) : 0539919179-0539918138 Num Téléphone

Num.FAX:0539918174

www.commune-ksarkebir.ma – email: infocukk@gmail.com